



سلسلة: دراسات وأبحاث (6)

السلطنة المغربية
الرابطة المحمدية للعلماء

إسهام مالكية المغرب الأقصى في القراءات وعلوم القرآن وانعكاس ذلك على الدرر الفقهي

تأليف:

د. عبد العال حميتو



Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للناشر:
مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث
الرابطة المحمدية للعلماء

شارع لعلو. لوداية. الرباط. المغرب.

العنوان البريدي: ص.ب: 1320 البريد المركزي - الرباط

البريد الإلكتروني: almarkaz@arabita.ma

هاتف وفاكس: 537 73 03 34 / 537 70 57 49 (+212)

يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيد الكتاب كاملاً
أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

طبع هذا الكتاب بمناسبة حصول
فضيلة العلامة الأستاذ الدكتور
عبدالهادي حميتو على جائزة
الرابطة المحمدية للعلماء
التقديرية لعام 1431 هـ.

سلسلة: دراسات وأبحاث (6)
الكتاب: إسهام مالكية المغرب الأقصى في القراءات وعلوم
القرآن وانعكاس ذلك على الدرس الفقهي

المؤلف: الدكتور عبد الهادي حميتو

خطوط الغلاف: حميدي بلعيد

الإخراج الفني: نادية بومعيرة.

عدد النسخ: 1000.

الطبعة الأولى: 1431 هـ - 2010 م

الإيداع القانوني: MO1852 2010

ردمك: 2-00-542-9954-978

مطبعة: دار أبي رقرق - الرباط

الهاتف: 0537.20.75.83 - الفاكس: 0537.20.75.89

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَقْدِيمٌ

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الأبرار، نبينا محمد وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار، ما تعاقب الليل والنهار،
وبعد :

فلا يخفى ارتباط علماء المذهب المالكي بالمدرسة المدنية في شقيها القرائي والفقهية، فإمامهم في القراءة نافع المدني، وإمامهم في الفقه مالك بن أنس الأصبحي المدني، ولهذا نجد المغاربة منذ القديم يستشعرون أن إتقانهم لعلوم القرآن لا يكتمل إلا بالفقه في أحكامه والرسوخ في مختلف علومه، فكان الدرس القرائي عندهم موازيا للدرس الفقهي، مما جعلهم يتفوقون في علم القراءات ويصنفون فيه التأليف الحسنة، والأوضاع البديعة.

ويأتي نشر هذا الكتاب الوجيز لفضيلة العلامة الأستاذ الدكتور عبدالهادي حميتو بمناسبة حصوله على جائزة الرابطة المحمدية للعلماء التقديرية لعام 1437 هـ، وهو يعكس علم الرجل ومعرفته بتاريخ علم القراءات ومشاركته الواسعة بعدد من العلوم والفنون، وهو أيضا يظهر موهبته الأدبية ومقدرته على الكتابة والتأليف، وعند قراءة هذا البحث النفيس نجد الأستاذ عبدالهادي حميتو قد أجاد - كعادته - وأفاد، وكشف اللثام عن إسهام المالكية في القراءات وعلومها؛ موضحا انعكاس ذلك على الدرس الفقهي، واستطاع - حفظه الله - إظهار المدى الذي بلغه هذا

الإسهام في مختلف الأقطار الإسلامية، وخاصة في المدرسة المغربية، كما جلى بالأمثلة والبراهين علاقة القراءات بالفقه وامتزاجها بالمذهب.

نسأل الله العلي القدير أن يثيب مؤلف هذا الكتاب خيرا وجميع من أعان على نشره، كما نسأله سبحانه أن يجعله في صحائف أعمال راعي العلم والعلماء مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس أيده الله، والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء
أحمد عبادي

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على إمام المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان أجمعين.

وبعد:

فإن الحديث عن إسهام المالكية بالمغرب الأقصى في مجال القراءات وعلوم القرآن وانعكاس ذلك على الدرس الفقهي، هو حديث شيق ممتع؛ لكنه يتصل بموضوع شاسع الأبعاد، متشعب الأرجاء؛ إذ هو بمثابة البحر الخضم الذي تصب فيه المذانب والأنهار، وتلتحم في تدفقها لتندمج في مياهه الزاخرة، وتياراته الغامرة، وترتسم تارة على صفحاته متميزة بمجاريها، وتارة على حفافيه محتفظة بعذوبتها ونسغها وتسلسلها إلى أن تنتظم سحائب حافلة بالغيث، جيّاشة بالعطاء الثر والنفع العميم.

وحين دعيت إلى كتابة هذا البحث من لدن أمانة الرابطة المحمدية للعلماء الموقرة، علمت أن ذلك منها قائم على حسن الظن بي، وأني أمتلك من ملكة البحث والتنقيب في تراثنا الفقهي والقرائي مما ما يُسعفني على الغوص في أعماق هذا الخضم العميق؛ لأستخرج الدر من صدفه، وأستخلص الفيروز من محاره، وإني على حسن تقديري لحسن هذا الظن لأستشعر غير يسير من الرهبة إزاء شساعة الموضوع وبعد أغواره وعلمي بقدر نفسي وحدود طاقتي، لاسيما مع قصر المدة وقلة المادة العلمية المسعفة، واتصال المشاغل والشواغل الصارفة.

ومع هذه العوائق فإني أستعين الله عز وجل على ما دعيت إلى القول فيه،
باسطا عذري هذا بين يديه، فما أصبت من التوفيق فإنما هو من الله،
وما أصابني من القصور أو التقصير فإنما هو من ضيق الباع، وقله
الاطلاع.



إن الحديث عن إسهام المالكية في القراءات كما يطرحه الموضوع، لا يعدله عندي إلا إسهام القراء في المذهب؛ إذ هما عندي في الاعتبار، لاسيما في الصدر الأول والعهود الذهبية للقراءة والمذهب، متلازمان بمنزلة وجهي الدينار لا ينفك أحدهما عن الآخر، ولا يتصور له وجود إلا بوجود مقابله.

ولعل أهم ما رَبَطَ بينهما، وشَدَّ اللحمة وأحكَمَها الإحكام الذي لم يكن يقبل الانقسام، هو الإطار الزماني والوعاء المكاني الذي نشأ فيه المذهب والقراءة، وتبادل المشيخة بين إمام القراءة وإمام المذهب، واشتراك الإمامين معاً في زمن واحد، وفي حلقات متقاربة في ذات المسجد، في تخريج طبقات الواردين على المسجد النبوي بالمدينة من بلديين وطائرين، ولعشرات السنين.

ولو ذهبنا نفصل في هذه العوامل لطلال بنا المقال، وليبائها مقام غير هذا المقام.

إن ما تميزت به طلائع المدرسة المالكية منذ البداية، هي أنها حذت حذو مؤسسها، فأجبت أن تأخذ من حيث أخذ، وتشاركه المشيخة والجلوس في ذات الحلقات التي كان يجلس إلى أصحابها، ولذلك كان من الرواة عن مالك من شاركه في عدد من شيوخه القدامى كابن هرمز وربيعة الرأي وابن شهاب الزهري.

وكان في أهل المدينة والوافدين عليها من توجه خاصة إلى مشاركته في شيخه في القراءة خاصة، وذلك بالعرض على إمام القراء بها وشيخ مالك في القراءة: نافع بن أبي نعيم الأصبهاني ثم المدني.

كان مالك قد أخذ القراءة عرضاً عن نافع قبل اشتغاره بالإمامة في الفقه والحديث، فكان يجلس إليه وهو صغير، ثم لم تكن إلا عقود من الزمان حتى بلغ مبلغ الإمامة في الفقه ورواية الآثار، فاحتاج نافع نفسه إلى شهود مجالسه، ولم يجد أدنى غضاضة في التلمذ بين يديه، ورواية الموطأ عنه، وكان ذلك مما زاد في قدره لديه، ورفع رتبته عنده، كما أنه زاد في استحكام الوشيحة بين الإمامين، حتى علل كثير من العلماء بها لإقبال الناس على أخذ القراءة والمذهب معا. وهذا الشيخ أبو الحسن ابن بري يقول في طالعة أرجوزة الدرر اللوامع معللاً لاختياره تبعاً لاختيار المغاربة لقراءة نافع ليمهد بالنظم قواعدهما للمبتدئين:

من نظم مقرئ الإمام الخاشع	أبي رؤيم المدني نافع
إذ كان مقرئاً إمام الحرم	الثبت فيما قد روى المقدم
وللذي ورد فيه أنه	دون المقارئ سواء سنة ⁽¹⁾

ويزيد أبو وكيل ميمون الفخار ذلك إيضاحاً، فيقول في مقدمة تحفة المنافع في قراءة نافع:

وها أنا أروم بعد ما ذكر	قراءة العدل الإمام المشتهر
أبي رؤيم المدني نَسَباً	ذي الحمد نافع لأمر أو جَباً
إذ هي سنة، وأخذ مالك	بحرف نافع فهل من سالك ⁽²⁾

(1) الدرر اللوامع بشرح الفجر الساطع لابن القاضي: (1/300).

(2) تحفة المنافع في قراءة نافع (مخطوط).

لقد تولد عن هذا التلاحم بين القراءة والمذهب في المدينة نوع من الازدواجية في تكوين علمائها والوافدين عليها، فلا تكاد تجد راويا معتبرا من الفقهاء يروي عن مالك، إلا وجدته في الوقت ذاته يروي القراءة عن نافع، فمالك نفسه يروي قراءته عن نافع، وقراءته مذكورة مع قراءة أهل المدينة في كتاب "الكامل" للإمام الهذلي. وهو أيضا مترجم في حرف الميم في غاية النهاية في طبقات القراء عند الحافظ ابن الجزري، وقد روى القراءة عنه الفقيه أبو عمرو الأوزاعي من أهل الشام، ومن أهل المدينة يحيى بن سعيد الأنصاري، وقيل أيضا أحمد بن يزيد الحلواني⁽¹⁾.

* والفقيه الليث بن سعد إمام أهل مصر في السنن والآثار، روى عن مالك وعرض القراءة على نافع، وهو مترجم في حرف اللام من طبقات القراء لابن الجزري في جملة القراء⁽²⁾.

* والفقيه عبد الله بن وهب المصري لزم مالكا عشرين سنة، وعرض القراءة أيضا على نافع المدني، وهو مترجم في طبقات القراء وذكر ممن روى عنه القراءة أحمد بن صالح ويونس ابن عبد الأعلى⁽³⁾.

* والفقيه عبد الرحمن بن القاسم العتقي راوي المدونة عن مالك في فقه المذهب، مذكور أيضا في جملة الرواة عن نافع⁽⁴⁾، وكذلك ابنه أبو

(1) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: (2/35 - 36) ترجمة رقم (2642).

(2) نفسه: (2/34) ترجمة رقم (2638).

(3) غاية النهاية: (1/463) ترجمة رقم (1927).

(4) انظر الخلاصة للخزرجي: (233)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة: (6/57) رقم (69).

الأزهر عبد الصمد العتقي صاحب الرواية عن ورش هو أيضا معدود عند عياض في ترتيب المدارك مع أبيه وأخيه في طبقات المالكية ممن سمعوا من مالك وأخذوا عنه⁽¹⁾.

* ومن كبار الرواة عن نافع إسماعيل بن أبي ويس المدني، وهو ابن أخت الإمام مالك وزوج ابنته، وهو مترجم في طبقات القراء عند ابن الجزري⁽²⁾، وفي أعلام أصحاب مالك عند عياض، وكذلك أخوه أبو بكر ابن أبي أويس المعروف بالأعشى يروي عن مالك ونافع معا⁽³⁾.

* ومن كبارهم بالمدينة عبد الله بن نافع الزبيري، وقد ترجم له عياض في أصحاب مالك في ترتيب المدارك وحكى عنه قوله: «كنت أقرأ على نافع بن أبي نعيم بعد الصبح، فرفعت صوتي، فزجرني وقال: أما ترى مالكا؟ وهو أول ما عرفت فيه مالكا»⁽⁴⁾ وإنما زجره خشية تشويشه على مالك في حلقة تدريسه بالمسجد النبوي بجوار حلقة نافع.

* ومن كبارهم أيضا أشهب بن عبد العزيز الفقيه المصري، واسمه مسكين. وهو مشهور في أعلام مذهب مالك ومترجم أيضا في طبقات القراء عند ابن الجزري في الرواة عن نافع⁽⁵⁾.

(1) انظر ترتيب المدارك: (4/44).

(2) غاية النهاية: (1/163) ترجمة رقم (758).

(3) نفسه: (1/360).

(4) ترتيب المدارك: (2/36).

(5) غاية النهاية: (2/296) ترجمة رقم (2598)، واسمه: مسكين بن عبد العزيز، وهو من أعلام مذهب مالك.

وهكذا القول في عدد كبير من الرواة عنهما كالوليد بن مسلم الشامي وخويلد بن معدان الشامي وأبي قرّة موسى بن طارق السكسكي قاضي اليمن، ومحمد بن عمر الواقدي صاحب المغازي وإسحاق بن محمد الفروي، وعبد الله بن نافع الصائغ وخارجة بن مصعب السرخسي، وخالد ابن مخلد البجلي، وأبي الربيع الزهراني العتكي البصري، وأبي خلود عتبة بن حماد الشامي، وخالد بن نزار الأسلمي، وأبي يحيى الوقار المصري (1).

* ومن المغاربة الغازي بن قيس القرطبي، ويحيى بن يحيى الليثي، ولكل منهما رواية لموطأ مالك وقراءة نافع معاً (2).

وتواصل قطار هذه الإزدواجية في حَمَلَة القراءة والمذهب عند المالكية عند أعلام الفقهاء وأئمة القراء.

* ففي العراق القاضي إسماعيل الفقيه المالكي صاحب كتاب المبسوط في الفقه، هو في الوقت ذاته أحد كبار الرواة لرواية قالون عن نافع، وله ترجمة في طبقات القراء (3)، والمرموز له في طرق العشر النافعية عند المغاربة بحرف القاف في قولهم في الطرق عن ورش وقالون: «جيتص بمحق».

وقال ابن الجزري في طبقات القراء: إسماعيل بن إسحاق القاضي أبو إسحاق الأزدي البغدادي، ثقة مشهور كبير، روى القراءة عن قالون وله عنه نسخة، وصنف في القراءات كتاباً جمع فيه قراءة عشرين

(1) انظر في تراجمهم كتابنا: قراءة الإمام نافع عند المغاربة: (6/12-60).

(2) غاية النهاية: (2/2) ترجمة رقم (2534)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة: (6/59).

(3) غاية النهاية: (1/162) ترجمة رقم (754).

إماما، روى القراءة عنه ابن مجاهد وابن الأنباري وذكر جماعة من كبار أئمة القراء والعلماء⁽¹⁾. وروى ابن خير في فهرسة كتابه أحكام القرآن في الفقه⁽²⁾.

* وفي العراق أيضا من أئمة المدرسة المالكية: أبو بكر الأبهري. قال أبو بكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد:

«أبو بكر الفقيه الأبهري، سكن بغداد، وله التصانيف في شرح مذهب مالك والاحتجاج له والرد على من خالفه، وكان إمام أصحابه في وقته»⁽³⁾.

وقال القاضي عياض: «كان الأبهري أحد أئمة القرآن، والمتصدرين لذلك، والعارفين بوجوه القراءة، وتجويد التلاوة، وقد ذكره أبو عمرو الداني في طبقات المقرئين»⁽⁴⁾. قال عياض:

«ولم يُنجب أحد بالعراق من الأصحاب بعد إسماعيل القاضي ما أنجب أبو بكر الأبهري، كما أنه لا قرين لهما في المذهب بقطر من الأقطار، إلا سحنون بن سعيد في طبقته، ثم أبو محمد بن أبي زيد في هذه الطبقة أيضا». ثم ذكر عياض سلسلة من مؤلفاته في الفقه منها: كتاب الرد على المزني، وكتاب الأصول وكتاب إجماع أهل المدينة⁽⁵⁾.

(1) غاية النهاية في طبقات القراء: (1/162).

(2) فهرسة ابن خير الإشبيلي: (47).

(3) تاريخ بغداد: (5/462).

(4) ترتيب المدارك: (6/187).

(5) ترتيب المدارك: (6/187-188).

ازواجية التحمل في بلاء الكفانة

وكانت بلاد مصر بوابة إفريقية والقيروان المشرقية، وقد صارت في النصف الثاني من المائة الثانية في حياة مالك مالكية المذهب، وذلك بسبب وفرة أصحاب مالك بها، واستبدادهم بالفقه فيها، من أمثال ابن القاسم وابن وهب وأشهب وأصبغ وبنو عبد الحكم، وأكثر فقهاءها كانوا قد جمعوا بين القراءة على نافع والرواية عن مالك، فكانت هذه الإزدواجية في التحمل مما ساعد على نشر مذهب أهل المدينة بها في الفقه والقراءة، وكان بها لهذا العهد أبو سعيد عثمان بن سعيد ورش (ت 197هـ) صاحب الرواية عن نافع، فكانت الرحلة إليه بعد موت نافع سنة (169هـ)، فكان الآخذون عنه في غالب الأمر من أعلام مذهب مالك، ومنهم أحمد ابن صالح، روى عنه كما روى عن قالون قراءة نافع، وهو مترجم في القراء والفقهاء⁽¹⁾، ومنهم داود بن أبي طيبة المصري المقرئ النحوي، قال ابن الجزري: قرأ على ورش وهو من جلة أصحابه⁽²⁾، وهو معدود في الفقهاء، ومنهم عبد الصمد بن عبد الرحمن العتقي ولد ابن القاسم صاحب المجونة. قال فيه ابن الجزري:

«أبو الأزهر العتقي المصري: صاحب الإمام مالك، راوٍ مشهور بالقراءة مصدر ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن ورش، وله عنه نسخة، وأبي دحية: معلّى بن دحية: تلميذ نافع. وروى حروف حمزة عن داود ابن أبي طيبة⁽³⁾.

(1) غاية النهاية: (62/1) ترجمة رقم (267).

(2) غاية النهاية في طبقات القراء: (1/279).

(3) غاية النهاية: (1/389) ترجمة رقم (1659).

قلت: ومن روايته المذكورة عن ورش دخلت قراءة نافع إلى الأندلس على يد محمد بن وضاح القرطبي في أول المائة الثالثة. ومات عبدالصمد العتقي سنة 231 هـ وروايته أشهر الطرق عن ورش عند المغاربة بعد رواية الأزرق، ويُرمز لها عندهم بالتاء في قولهم «جيتص» في الرمز لورش وطرقه الثلاثة في الطرق النافعية.

ومن أعلام هذه الازدواجية في مصر بين القراءة والمذهب المدنيين:

«يونس بن عبد الأعلى الصديقي المصري. وهو مترجم في الفقهاء والقراء. قال ابن الجزري في الطبقات: «فقيه كبير، ومقرئ محدث ثقة صالح، ولد سنة (170 هـ) أخذ القراءة عرضاً عن ورش وسقلاب ومُعَلَّى بن دحية، وكلهم من رواة قراءة نافع، وعن علي بن كيسة عن سُليم عن حمزة⁽¹⁾، ومن أعلام رواة القراءة عنه الإمام أبو جعفر محمد ابن جرير الطبري صاحب التفسير، ومحمد بن عبد الرحيم الإصبهاني المرموز له بالصاد في الطرق عن ورش في قولهم «جيتص».

قال ابن الجزري: وانتهت إليه رياسة العلم وعلو الإسناد في الكتاب والسنة، وكان كبير الشهود بمصر، قال يحيى بن حسان التَّنِيسِي: يُونُسُكُمْ هذا ركن من أركان الإسلام⁽²⁾.

(1) غاية النهاية: (2/406).

(2) غاية النهاية: (2/407) ترجمة رقم (3949).

ازدواجية التحمل في المدرسة الإفريقية
القيروانية ومدرسة سعنون

وكانت إفريقية والقيروان في النصف الثاني من المائة الثانية بحكم تبعيتها لدار الخلافة في العراق أيام إمارة بني الأغلب بها في عهد الرشيد وبعده، قد ساد فيها مذهب أهل العراق في الفقه والقراءة، فكانت على مذهب أبي حنيفة في فقهها، وعلى حرف حمزة بن حبيب إمام أهل الكوفة في قراءتها، إلى أن دخلها الإمام أبو عبد الله محمد بن خيرون المعافري الألبيري الأندلسي عائداً من رحلته من مصر بعد منتصف المائة الثالثة تقريباً. قال الحافظ أبو عمرو الداني:

«هو شيخ القراءة بالقيروان، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر بن سيف وإسماعيل النحاس ومحمد بن سعيد الأنماطي وعبيد بن محمد، وكان إماماً في قراءة نافع من رواية ورش، ثقة مأموناً، قدم القيروان واستوطنها، وأقرأ بها.. وكان يأخذ أخذاً شديداً على مذهب المشيخة من أصحاب ورش، وسلك أصحابه في ذلك طريقه، وكذلك من أخذ عنهم إلى اليوم»⁽¹⁾.

قال العلامة ابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس، ونقله أيضاً ابن الجزري في غاية النهاية في ترجمة ابن خيرون:

«وهو الذي قدم بقراءة نافع على تلك البلاد، فإنه كان الغالب على قراءتهم حرف حمزة، ولم يكن يقرأ لنافع إلا خواص من الناس، فلما قدم ابن خيرون القيروان اجتمع عليه الناس، ورحل إليه القراء من

(1) نقله ابن الجزري في غاية النهاية: (2/217) رقم الترجمة (3314).

الآفاق. قال: وألّف كتاب الابتداء والتمام، وكتاب الألفات واللامات. وتوفي بمدينة سوسة سنة (306هـ)⁽¹⁾.

قلت: كان دخول ابن خيرون بقراءة نافع إلى حي الزيدية بالقيروان حيث استقر به المقام، وكان قد وجد البيئة مهيأة لاستقبال قراءة إمام أهل المدينة بعد أن تمهد الأمر في البلاد في إفريقية كلها على يد مدرسة عبد السلام بن سعيد التَّنُوخي المشهور بسحنون: عميد المالكية في عصره، وصاحب المدونة الفقهية على مذهب مالك، من روايته لها عن عبدالرحمن بن القاسم العتقي بمصر، وعاد بها إلى القيروان قبل وفاة ابن القاسم سنة 191 من الهجرة. وكان سحنون قد تفقه في بلده بالقيروان، وسمع من فقهاء المالكية، وخاصة من أبي الحسن علي بن زياد العبسي التونسي (ت 183هـ) وكان علي بن زياد رحل إلى المشرق فسمع من مالك وسفيان والليث بن سعد وابن لهيعة، ولم يكن بإفريقية مثله. قال أبو سعيد بن يونس: وهو أول من أدخل الموطأ وجامع سفيان إلى المغرب، وفسّر لهم قول مالك ولم يكونوا يعرفونه، قال: وهو معلم سحنون الفقه⁽²⁾.

وقد لاحظ عياض في ترتيب المدارك أثر هؤلاء الرواد فقال في أول كتابه متحدثاً عن هذا التطور في الانتقال عن مذاهب أهل

(1) تاريخ علماء الأندلس: (2/799) ترجمة رقم (1393)، غاية النهاية: (2/217)، وانظر كتاب قراءة الإمام نافع عند المغاربة: (6/233).

(2) انظر ترتيب المدارك: (4/45، 51)، ومعالم الإيمان للدباغ: (2/77).

العراق في المنطقة: «إن إفريقية وما وراءها من المغرب كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين، إلى أن دخل علي بن زياد وابن أشرس والبهلول بن راشد وبعدهم أسد بن الفرات وغيرهم بمذهب مالك، فأخذ به كثير من الناس. قال: ولم يزل يفسو إلى أن جاء سحنون، فغلب في أيامه، وفضّ حلق المخالفين، واستقرّ المذهب في أصحابه، فشاع في تلك الأقطار»⁽¹⁾.

ولقد تجلّى أثر سحنون في المنطقة في تحولها السريع إلى الأخذ بمذهب مالك وقراءة نافع، وتمثل ذلك عنده قبل أن يتمثل في أصحابه الآخذين عنه، حتى قيل عنه كما نقل عياض في ترجمته: «أخذ بمذهب أهل المدينة في كل شيء» وأنه «تأدب بأدب أهل المدينة حتى في العيش». كما نُقِلَ عن أثر رجال مدرسته في هذا الصدد قول بعضهم: «كان سحنون أيمن عالم دخل المغرب، كان أصحابه مصابيح في كل بلدة، عُدَّ له نحو سبعمائة رجل ظهروا بصحبته، وانتفعوا بمجالسته»⁽²⁾.

ولقد خطا الإمام سحنون بن سعيد بمذاهب أهل المدينة في الفقه والقراءة خطوات واسعة حينما تولى القضاء لبني الأغلب على إفريقية والقيروان، وأمست شؤون الجوامع والأئمة فيها وحلقات العلم والقراءات كلها من اختصاصه ونظره.

(1) ترتيب المدارك: (1/ 25 - 26).

(2) انظر كتابنا قراءة الإمام نافع عند المغاربة: (1/ 162 - 164).

ومن هنا كان مدخله إلى إحداث هذا التغيير في إيالته القضائية في اتجاه المدنيّة في القراءة والمذهب جميعاً، وإن كان قد وصل إلى ذلك عن طريق التدرج وحسن السياسة والتدبير.

رسالة مسنون في آداب المعلمين
والتحول إلى قراءة نافع

وأول ما ينبغي أن نستحضره من عمل سحنون في هذا التوجه، هو تلك الرسالة الفذة التي أملاها على ولده محمد بن سحنون وسمّاها "رسالة آداب المعلمين"، وهي مطبوعة مشهورة. فقد رسم في هذه الرسالة للمعلمين دستوراً ضمّنه من السياسة التعليمية والتوجيهات التربوية، ما يعتبر فذاً في بابهِ كما يعتبر برنامج عمل للمعلمين المتصدرين للتعليم، ويمنّا منها على وجه الخصوص ما يتعلق بالقراءة التي يرى على المعلمين لزوم اعتمادها، فقد قال في نوع من الكياسة والسياسة، وهو يتحدث عما يلزم المؤدّب والمعلم للقرآن:

«وينبغي أن يعلمهم إعراب القرآن، وذلك لازم له، والشكل والهجاء والخط الحسن، والقراءة الحسنة، والتوقيف والترتيل، ويلزمه ذلك. ويلزمه أن يعلمهم ما علم من القراءة السنّية، وهي مقرأ نافع، ولا بأس إن أقرأهم لغيره».

فالقراءة الحسنة السنّية إذن عند سحنون هي قراءة نافع. وتوصيته بها على وجه الخصوص دليل على أنها هي قراءته المختارة، وأنها قراءة أصحابه، وإلا لما كان لتخصيصها بالذكر والتقديم ما يزيّجها واقع الحال. وفي هذا ما يدل على أن هذه القراءة قد أصبح لها جمهور معتبر في أيامه، وإن كانت المنافسة بينها وبين غيرها ما تزال قائمة، وبالأخص بينها وبين قراءة حمزة كما تقدم، إلى أن يحسم في ذلك على يد أبي عبد الله ابن خيرون عن قريب وكما أسلفنا.

ولم يكن من قبيل الصدفة المحضة أن تجرى ترجمة مضمون رسالة سحنون إلى واقع عملي على أيدي تلامذته، فقد كان على عهد سحنون أبو عبد الرحمن محمد بن برغوث المقرئ إمام جامع القيروان، وكان قد أخذ القراءة عن أبي يحيى زكريا بن يحيى المعروف بلقب الوقار الذي قرأ القرآن على نافع كما يقول عياض في ترجمته في ترتيب المدارك، ونزل إفريقية قال: وعنه أخذ أبو عبد الرحمن المقرئ يعني محمد بن برغوث⁽¹⁾. وقال ابن الجزري في غاية النهاية:

«محمد بن برغوث أبو عبد الرحمن القروي، مقرئ متصدر بجامع القيروان، أخذ القراءة عرضاً عن أبي يحيى - يعني الوقار - وهو شيخ روى عن نافع بن أبي بعيم، وسمع من أسد بن الفرات، وتوفي سنة 272 هـ⁽²⁾.

والذي يهمننا من هذا القارئ على وجه الخصوص هو ما ذكره الحافظ أبو عمرو الداني في طبقات القراء والمقرئين في ترجمة أبي العباس عبد الله ابن طالب قاضي القيروان من أصحاب سحنون، من إصدار هذا الأمر القضائي إليه، ومؤداه - كما نقله القاضي عياض في ترتيب المدارك - أن أبا طالب أيام قضائه أمر ابن برغوث المقرئ بجامع القيروان أن لا يقرئ الناس إلا بحرف نافع⁽³⁾.

(1) ترتيب المدارك: (4/ 36 - 38).

(2) غاية النهاية: (2/ 104) رقم الترجمة (2871).

(3) ترتيب المدارك: (4/ 313).

ولا ننسى أن القاضي أبا طالب هذا ليس إلا واحدا ممن بلغوا إلى مواقع النفوذ من أصحاب سحنون، وواحدا من السبعمائة الذين ذُكر أنهم انتفعوا بصحبته، والتزموا بمذهبه. وإذا كان سحنون يقول بعد ذكر قراءة نافع في رسالته: «ولا بأس إن أقرأهم لغيره» فإن أبا طالب القاضي قد عزم الأمر في هذا المرسوم إلى إمام جامع القيروان محمد بن برغوث: أن لا يقرئ الناس إلا بحرف نافع، وذلك معناه ترسيم هذه القراءة بصفة نهائية في إفريقية والقيروان والجهات التابعة لها في المغرب في منتصف القرن الثالث الهجري، وفيه تتجلى ثمرة ما ذكرناه من ازدواجية التحمل التي عقدت تلك الوشيحة المستحكمة ما بين القراءة والمذهب، والتي انتهت على أيدي مدرسة الفقه المالكي في إفريقية إلى إقرار قراءة نافع وحدها، واعتمادها في الإقراء والتعليم. وقد تمَّ مثل ذلك في العدو الأخرى من بلاد الأندلس على أيدي رواد قراءة نافع بها، وفي طليعتهم الغازي ابن قيس القرطبي الذي كان أول من أدخل الأندلس قراءة نافع وموطأ مالك، وقد قيل إنه كان يحفظ الموطأ بحيث لا يسقط منه واوا ولا ياء⁽¹⁾. ثم دخل بعده من الرواة عن الإمامين نافع ومالك الفقيه الجليل يحيى بن يحيى الليثي صاحب الرواية المشهورة للموطأ، وكان له في الأندلس في نصره مذهب مالك مثلما كان لسحنون في إفريقية. وهذا ما أشار إليه الإمام أبو محمد بن حزم في قولته المشهورة حيث يقول فيما نقله الحميدي في الجذوة:

(1) غاية النهاية: (2/2) رقم الترجمة (2534).

«مذهبان انتشرا عندنا في أول أمرهما بالرياسة والسلطان: مذهب أبي حنيفة بالعراق، فإنه لما ولي قضاء القضاة أبو يوسف، كانت القضاة من قبّله من أقصى المشرق إلى عمل إفريقية، فكان لا يولي إلا أصحابه والمتسبين لمذهبه، ومذهب مالك عندنا بالأندلس، فإن يحيى بن يحيى كان مكينا عند السلطان، مقبول القول في القضاء، وكان لا يُوَلَّى قاض في أعمال بلاد الأندلس إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس سراعاً إلى الدنيا والرياسة، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به. على أن يحيى بن يحيى لم يلب قضاء قط ولا أجاب له، وكان ذلك زائداً في جلالته عندهم، وداعياً إلى قبول رأيه لديهم، وكذلك جرى الأمر بإفريقية لما ولي القضاء بها سحنون بن سعيد، ثم نشأ على ما انتشر»⁽¹⁾.

وهكذا نظر ابن حزم إلى نشأة المذهب وما ساعد على انتشاره واستقراره، ونحن نرى ما علل به للمذهب في غاية الصلاحية للتعليل به للأخذ بقراءة نافع وبالأصالة أو بالتبع، وذلك أن النظر في شؤون القراءة والقراء وإمامة الصلوات وما إليها من الوظائف الشرعية، إنما كان هو أيضاً موكولاً إلى القضاة، وهم مالكية.

وقد أشار بعض الدارسين، وهو الأستاذ محمد عبد الوهاب خلائف في بحث له نشر بمجلة عالم الفكر في العدد الرابع يناير 1986م تحت عنوان

(1) جذوة المقتبس: (383 - 384)، ومجموعة رسائل ابن حزم: الملحق رقم 13 الجزء (2/229).

القضاء في قرطبة الإسلامية في القرن الخامس إلى أن «من الوظائف التي للقاضي النظر فيها بقرطبة، الإشراف على المساجد والميضاة ونظافة أفنيئتها، وكان له تعيين مقرئ الجامع بقرطبة»⁽¹⁾.

فالتنتيجة الحتمية هي أنهم لا يولون هذه المهام من الإمامة والإقراء إلا لمن كان على مذهبهم، ومعنى ذلك أن القراءة كانت قرينة المذهب مع هؤلاء الذين يُختارون لهذه المناصب من قراء الأندلس وأئمتها.

ولقد قال ابن فرحون في الديباج منوهاً بما كان ليحيى بن يحيى من الأثر في توجيه هذا المسار: «انتهت إليه الرياسة في العلم بالأندلس، وانتهى السلطان والعامّة إلى رأيه»⁽²⁾.

وقال المقرئ في نفع الطيب: «لم يُعطَ أحد من أهل الأندلس منذ دخلها الإسلام ما أُعطي يحيى من الحظوة وعظيم القدر، وجمالة الذكر»⁽³⁾.

وقد ربط القاضي أبو بكر بن العربي أيضاً بين القراءة والمذهب معللاً لانتشارهما بناء على هذه الازدواجية والتلاحم فقال في كتاب "العواصم من القواصم":

(1) انظر بحث: القضاء في قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجري لمحمد عبد الوهاب خلاف: مجلة عالم الفكر: مجلد 16 العدد 4، يناير / فبراير 1986 صفحة 1039-1040.

(2) الديباج المذهب: (351).

(3) نفع الطيب: (2/219).

«ولما ظهرت الأموية على المغرب، وأرادت الانفراد عن العباسية، وجدت المغرب على مذهب الأوزاعي، فأقامت في قولها رسم السنة، وأخذت بمذهب أهل المدينة في فقهم وقراءتهم، وكانت أقرب ما إليهم قراءة ورش، فحملت روايته، وألزم الناس حرف نافع ومذهب مالك فجزوا عليه وصاروا لا يتعدونه»⁽¹⁾.

وذكر عياض في ترتيب المدارك أن مبدأ هذا الإلزام بالنسبة للمذهب المالكي كان في عشرة السبعين بعد المائة في حياة مالك رحمته الله قال: فالترجم الناس بها من يومئذ هذا المذهب، وحموه بالسيف عن غيره جملة»⁽²⁾.

ويتجلى طابع القسر والإلزام في جملة من المراسيم الرسمية التي كانت تصدر عن الخلفاء كهذا المرسوم الذي صدر عن الحكم المستنصر الأموي الذي ولي خلافة أبيه الناصر عام (350هـ) والذي جاء فيه فيما نقله الونشريسي في المعيار وابن فرحون في الديباج قوله: «وكل من زاغ عن مذهب مالك فإنه ممن رين على قلبه، ورين له سوء عمله، وقد نظرنا طويلا في أخبار الفقهاء، وقرأنا ما صنف في أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم نر مذهبا من المذاهب غيره أسلم منه». قال: «ومن خالف مذهب مالك في الفتوى، وبلغنا خبره، أنزلنا به من النكال ما يستحقه، وجعلناه عبرة لغيره، فقد اخترت المذاهب، فوجدت مذهب مالك وأصحابه أفضل المذاهب، ولم أر في أصحابه ولا فيمن تقلد مذهبه غير معتقد للسنة

(1) العواصم من القواصم: (2/199).

(2) ترتيب المدارك: (1/26-27).

والجماعة، فليتمسك الناس بهذا، وليُنْهَوا الناس أشد النهي عن تركه،
ففي العمل بمذهبه جميع النجاة»⁽¹⁾.

ولقد خطوا في السعي إلى الترسيم المذهبي وتوحيد المسطرة القضائية
فيه إلى الحد الذي قصروا فيه المذهب على ما في المدونة لابن القاسم مع
المنع مما سواه، وقد رأى مثل ذلك سائغا للإمام أبو إسحاق الشاطبي
تحصيلا للمصلحة فقال في كتاب الموافقات:

«لم يكن بدُّ من الانضباط إلى أمر واحد، كما فعل ولاة قرطبة حين
شرطوا على الحاكم أن لا يحكم إلا بمذهب فلان ما وجدته، ثم بمذهب
فلان، فانضبطت الأحكام بذلك، وارتفعت المفاصد المتوقعة من غير
ذلك الارتباط»⁽²⁾.

ولم يسمَّ الشاطبي في هذا النص من كُنِيَ عنه بفلان، وسماه أبو الوليد
الباجي فيما نقله عنه الونشريسي في المعيار فقال: «كان في قرطبة لا يُخْرَج
عن قول ابن القاسم ما وُجِد»⁽³⁾.

وذكر المقرئ في النسخ في رسالة إسماعيل بن محمد الشَّقْنُدي في فضل
الأندلس أنهم «كانوا لا يؤلُّون حاكما إلا بشرط أن لا يعدل في الحكم
عن مذهب ابن القاسم»⁽⁴⁾.

(1) نقله الونشريسي في المعيار: (6/557)، وكذا: (12/26).

(2) انظر بحث «المذهب المالكي مذهب المغاربة المفضل»: ندوة الإمام مالك: (1/79).

(3) المعيار: (12/26).

(4) نصح الطيب: (4/205).

وبلغ الأمر مداه بالنسبة للقراءة أيضا، فقد طلب أهل قرطبة في قراءة نافع الرواية التي لها صلة بابن القاسم وهي رواية ابنه أبي الأزهر عبدالصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العتقي عن ورش عن نافع، فأخذوا بهذه الرواية.

وقد كان أبو عبد الله محمد بن وضاح القرطبي قد رحل إلى مصر - كما تقدم - فقرأ بها على أبي الأزهر المذكور رواية ورش، فجاء بها إلى الأندلس في نسخة كانت تروى عنه. قال أبو عمرو الداني: «ومن وقته اعتمد أهل الأندلس على رواية ورش، وصارت عندهم مدونة، وكانوا قبل ذلك معتمدين على قراءة الغازي بن قيس عن نافع. نقله عياض في ترتيب المدارك⁽¹⁾.

وقال الحافظ الذهبي مشيراً إلى سبب اعتماد رواية أبي الأزهر، وهو كونه من الرواة عن مالك كما تقدم، وكونه ولد عبد الرحمن بن القاسم المذكور: «ولم كان أبي الأزهر اعتمد الأندلسيون على قراءة ورش» ذكره الذهبي في كتاب معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، وتبعه السيوطي في حسن المحاضرة⁽²⁾.

وهكذا كان اعتبار المذهب حاضراً في اعتماد القراءة، ثم في اعتماد الرواية والطريق أيضا. بل أكثر من ذلك ذهبوا في التعليل بمراعاة المذهب إلى ما في رواية ورش من الانسجام مع مذهب مالك في بعض خصائصها في إبدال الهمزات الساكنة حرف مد في مثل: «ياكل»

(1) ترتيب المدارك: (4/ 436 - 437).

(2) معرفة القراء: (1/ 151)، وحسن المحاضرة: (1/ 207).

و«تامرون» و«توتي» و«توثرون» و«المومنون». وهذا من آثار انعكاس القراءات على الدرس الفقهي كما سنقف عليه.

قال الإمام أبو الوليد بن رشد (الجد) في كتابه «مسائل ابن رشد» جواباً عن فتوى طلبت منه:

«وأما ما سألت عنه مما يقع في كتب المفسرين والمقرئين من تحسين بعض القراءات واختيارها على بعض، لكونها أظهر من جهة الإعراب أو أصح في النقل أو أيسر في اللفظ، فلا ينكر ذلك، كرواية ورش التي اختارها الشيوخ المتقدمون عندنا، فكان الإمام في الجامع لا يقرأ إلا بها، لما فيها من تسهيل الهمزات وترك تحقيقها في جميع المواضع، وقد تؤوّل ذلك فيما روي عن مالك من كراهة النبر في القراءة في الصلاة - يعني بالنبر: شدة الهمز - (1).

(1) مسائل ابن رشد: (4/681)، والميعار للونشريسي: (1/226).

الدرس الفقهي عند المغاربة
في موازاة الدرس القرائي

ويتداول الناظرون في خصائص شعوب الأمة الإسلامية مقولة شهيرة شائعة على ألسنة الناس، ومؤداها أن القرآن الكريم نزل بلسان العرب، فعمل به الصحابة، وقرأه المصريون، وكتبه الأتراك، وفسره الفُرس، وحفظه المغاربة» وهذه الخصائص ولا شك لها شواهد واضحة من الواقع والتاريخ تدل عليها، ولاسيما بالنسبة للمغاربة.

فإن حفظ المغاربة للقرآن عبر التاريخ الإسلامي سمة بارزة اعترف لهم بها المشاركة قديما وحديثا حتى قال بعض الباحثين من أهل المشرق - وهو الدكتور عبد العزيز الأهواني في بحثه في كتب برامج العلماء في الأندلس: «إن علم القراءات هو الميدان الوحيد الذي سيطر عليه المغاربة سيطرة تامة»⁽¹⁾.

وفي أواخر القرن الثامن الهجري توقف العلامة ولي الدين ابن خلدون عند هذه الظاهرة معللا ومحللا، كما توقف عندها الفقيه القاضي المالكي أبو بكر بن العربي قبله، وكان لكل منهما وجهة نظر في إيجابيتها وسلبيتها نذكرها فيما يلي.

فأما ابن خلدون فجاء بها في معرض التنويه حيث قال في المجلد السادس من تاريخه وهو يتحدث عن سكان المغرب:

«وأما إقامتهم لمراسيم الشريعة، وأخذهم بأحكام الملة، ونصرهم لدين الله، فقد نُقل عنهم من اتخاذ المعلمين لكتاب الله لصبيانهم،

(1) مجلة معهد المخطوطات: (1/ 118).

والاستفتاء في فروض أعيانهم، واقتفاء الأئمة للصلوات في بواديهم، وتدارس القرآن بين أحيائهم، وتحكيم حَمَلَة الفقه في نوازهم وقضاياهم، وصاغيتهم إلى أهل الخير والدين من أهل مصرهم للبركة في آثارهم.. ما يدل على رسوخ إيمانهم، وصحة معتقداتهم، ومتين ديانتهم، التي كانت ملاكاً لعزّهم، ومقادراً إلى سلطانهم وملكهم⁽¹⁾.

ثم زاد ابن خلدون هذه المزية شرحاً وبيانا في مقدمته الشهيرة، وهو يتحدث عن أنماط التعليم المستعملة في المغرب والأندلس وموقع القرآن في المنظومة التعليمية منها فقال:

«اعلم أن تعليم الولدان القرآن شعار الدين، أخذ به أهل الملة ودرجوا عليه في جميع أمصارهم، لما يسبق فيه إلى القلوب من رسوخ الإيمان وعقائده من آيات القرآن وبعض مُتون الأحاديث، وصار القرآن أصل التعليم الذي ينبنى عليه ما يحصل بعدُ من الملكات». ثم قال في تفصيل دقيق، وهو المتعلق بغرضنا:

«فأما أهل المغرب، فمذهبهم في الولدان، الاقتصار على تعليم القرآن فقط، وأخذهم أثناء الدراسة بالرسم ومسائله واختلاف حَمَلَة القرآن فيه، لا يخلطون ذلك بسواه في شيء من مجالس تعليمهم، لا من حديث ولا من فقه، ولا من شعر، ولا من كلام العرب، إلى أن يَحْدِق فيه أو ينقطع دونه، فيكون انقطاعه في الغالب انقطاعاً عن العلم بالجملة، وهذا مذهب أهل الأمصار بالمغرب ومن تبعهم من قرى البربر أمم المغرب في

(1) تاريخ ابن خلدون (6/105).

ولدانهم، إلى أن يجاوزوا حد البلوغ إلى الشبيبة، وكذا مذهبهم في الكبير إذا راجع مدارس القرآن بعد طائفة من عمره، فهم لذلك أقوم على رسم القرآن وحفظه من سواهم»⁽¹⁾.

فهذه الخصوصية التي نوّه بها ابن خلدون في خاتمة قوله، وجعلها نتيجة لأخذهم بهذا النمط من التخصص، وانتهى فيها إلى قوله: «فهم لذلك أقوم على رسم القرآن وحفظه من سواهم» هي المزية التي نوّهنا بها قبل، وهي التي بمقتضاها قيل عن القرآن في المقولة الآنف الذكر: «وحفظه المغاربة» كما قيل تبعا لذلك عن علم القراءات: «إنه الميدان الوحيد الذي سيطر عليه المغاربة».

وأما القاضي أبو بكر بن العربي فنظر إلى ما في هذا الاقتصار بالولدان على القرآن دون غيره، وعلى الأقل، هذا التبكير به قبل سواه، فانتقده انتقادا وافقه عليه ابن خلدون من حيث المبدأ، ولكنه عقب عليه تعقيبا فقال في مقدمته:

«وأما أهل الأندلس، فمذهبهم تعليم القرآن والكتاب من حيث هو، وهذا هو الذي يُراعونه في التعليم، إلا أنه لما كان القرآن أصل ذلك وأُسّه، ومنبع الدين والعلوم، جعلوه أصلا في التعليم، فلا يقتصرون لذلك عليه فقط، بل يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر في الغالب، والترسل، وأخذهم بقوانين العربية وحفظها، وتجويد الخط

(1) مقدمة ابن خلدون: (538).

والكتاب، ولا تختص عنايتهم فيه بالخط أكثر من جميعها، إلى أن يخرج الولد من عمر البلوغ إلى الشببة وقد شدا بعض الشيء في العربية والشعر والبصير بهما، وبرز في الخط والكتاب، وتعلق بأذيال العلم على الجملة لو كان فيها سندٌ لتعليم العلوم. قال:

«وأما أهل إفريقية فيخلطون في تعليمهم للولدان القرآن بالحديث في الغالب، ومدارسة قوانين العلوم، وتلقين بعض مسائلها، إلا أن عنايتهم بالقرآن واستظهار الولدان إياه، ووقوفهم على اختلاف رواياته، أكثر مما سواه، وعنايتهم بالخط تبع لذلك، وبالجملة فطريقتهم في تعليم القرآن أقرب إلى طريقة أهل الأندلس». ثم قال عن المذهب المقترح لابن العربي:

«ولقد ذهب القاضي أبو بكر بن العربي في كتاب رحلته إلى طريقة غريبة في التعليم، وأعاد في ذلك وأبدأ، وقدم تعليم العربية والشعر على سائر العلوم كما هو مذهب أهل الأندلس، قال: «لأن الشعر ديوان العرب. ويدعو إلى تقديمه وتقديم العربية في التعليم ضرورة فساد اللغة، ثم ينتقل منه إلى الحساب، فيتمرن فيه حتى يرى القوانين، ثم ينتقل إلى درس القرآن، فإنه يتيسر عليه بهذه المقدمة». ثم قال ابن العربي:

«ويا غفلة أهل بلادنا في أن يؤخذ الصبي بكتاب الله في أول أمره، يقرأ ما لا يفهم، وينصب في أمر غيره أهم. قال: ثم ينظر في أصول الدين ثم أصول الفقه، ثم الجدل، ثم الحديث وعلومه، ونهى مع ذلك أن يخلط في التعليم علمان، إلا أن يكون المتعلم قابلاً لذلك بجودة الفهم والنشاط».

قال ابن خلدون: هذا ما أشار إليه القاضي أبو بكر رحمه الله وهو لعمرى مذهب حسن، إلا أن العوائد لا تساعد عليه، وهى أملك بالأحوال. قال:

«ووجه ما اختصت به العوائد من تقديم دراسة القرآن إشاراً للتبرك والثواب، وخشية ما يعرض للولدان في جنون الصبا من الآفات والقواطع عن العلم، فيفوته القرآن، لأنه مادام في الحجر مُنقاد للحكم، فإذا تجاوز البلوغ وانحلَّ من رِبْقَةِ القهر، فرُبَّما عَصَفَتْ به رياح الشيبية فألقته بساحل البطالة، فيغتنون في زمن الحجر وربقَة الحكم تحصيل القرآن لثلا يذهب خِلاًواً منه، ولو حصل اليقين باستمراره في طلب العلم وقبوله التعليم، لكان هذا المذهب الذي ذكره القاضي أولى ما أخذ به أهل المغرب والمشرق، ولكن الله يحكم ما يشاء، لا معقب لحكمه»⁽¹⁾.

ذلك هو تقديم العلامة ابن خلدون لنمط التعليم في الأقطار المغربية إلى عهده في المائة الثامنة في ضوء نظرية التعليم المقترحة عند ابن العربي، وهى نظريةٌ وصفها بكونها غريبة. ثم قال بعد عرض ما فيها: «وهو لعمرى مذهب حسن، إلا أن العوائد لا تساعد عليه، وهى أملك بالأحوال». ثم نراه يفسر لنا وجه ما اختصت به تلك العوائد، وهى في مجملها تعود إلى الاحتياط على الولد مادام تحت الحجر حتى لا يذهب في النهاية خِلاًواً من القرآن، وهذا هو حجر

(1) مقدمة ابن خلدون (ص 539-540).

الزاوية فيما نوهنا به من خصوصية لأهل المغرب في متانة الحفظ لكتاب الله وتقديمه على كل المهمات.

ونحن نرى أن ابن خلدون إنما وصف ما انتهى إليه الحال في زمنه بعد عصور الازدهار في الأقطار المغربية، وإلا فإن انقطاع أسانيد العلوم كما يتحدث عنه ابن خلدون في مقدمته، وإن كان قد أدى إلى ضعف التعليم وتدني المستوى العلمي في الجملة، فإن إثارة من العلوم كانت ماتزال في أحلك العهود السياسية في الأندلس والمغرب تقاوم مظاهر الضعف والتدهور، وتحاول المحافظة على ما تبقى من الميراث العلمي السخي الذي ترامى تياره من الأندلس والمشرق إلى باقي الأقطار العربية وظل يغذيها بمدد لا يفتُر ولا ينقطع من المواهب والكفاءات.

وعلى العموم فقد تآتى للحركة القرائية والعلمية أن تحافظ على مستوى ملحوظ من مستويات التآلق في أكثر العلوم، وخاصة في الحواضر الكبرى التي نزع إليها أمثال العلماء من أهل الأندلس وإفريقية كسبته وطنجة وفاس وتلمسان ومراكش وسلا وغيرها، كما تآتى للجوامع والمدارس الناشئة في أيام المرابطين والموحدين والمرينيين ثم السعديين والعلويين أن تستوعب من النشاط القرائي والعلمي وعلى مختلف المستويات، ما أمكن معه استمرار هذا العطاء، وتدققه منها على مختلف الجهات، ووضع الخطط الراشدة التي ظلت تمكن من مدد الجسور واتصالها ما بين المؤسسة القرائية والمؤسسة الفقهية بصورة تجعل الدرس القرائي منفتحاً باستمرار على الدرس الفقهي، وقادراً على التجاوب معه ضمن المنظومة التعليمية.

والناظر في تراجم العلماء وبرامجهم وفهارس مشيختهم لا يفوته أن يلحظ تلك الازدواجية العلمية عند علمائنا، وهي ازدواجية قوامها الشعور بتكامل جوانب العلم وحاجة العالم إلى الموسوعية التي تنطلق من الأساسيات الضرورية، ثم تبني عليها غيرها مما هو من تمامها أو من مقتضياتها على نحو ما رسمه الإمام أبو العباس أحمد بن خليل السكوني الإشبيلي (ت 581 هـ) في وصيته الشعرية فيما نقله ابن عبد الملك المراكشي في رسمه في كتاب الذيل والتكملة حيث يقول:

إن العلوم بجمّة وأجلّها علمُ القرآنِ وسنةِ المختار
فاحفظ كتاب الله واحوِ علومه فإذا انتهيت فمِلْ إلى الآثار
واعرف صحيح رواية وسقيمتها وتحرّ هدي السادة الأبرار
وعلى الإمام الأصبَحِيّ فعوّلنْ فهو العليم بموقع الأخبار⁽¹⁾

هذه المراتب عند الإمام السكوني هي التي كانت تكوّن المجرى والمسار العام الذي يتنظم التيار الزاخر لهذه العلوم وما تفرع عنها، وهي علوم كانت في الغالب تدخل ضمن التكوين العام للقارئ والفقيه معا كما نجد ذلك موصوفاً بكامل التفصيل عند أئمتنا مثلما فعله الإمام أبو علي اليوسي في كتابه «قانون العلوم»، ومثلما نظم فيه العلامة أبو زيد عبد الرحمن الفاسي في موسوعته التنظيمية المسماة بالأقنوم في مبادئ العلوم، ومثلما رسم قواعده وآدابه العلامة العربي المساري في أرجوزته

(1) الذيل والتكملة: (1/114) ترجمة رقم (148).

سراج طلاب العلوم وشارحها العلامة أحمد بن المامون البلغيثي في كتابه الابتهاج في شرح أرجوزة السَّراج».

ولقد عقد القارئ المغربي مع المذهب ميثاقا لا ينفك، وذلك منذ استشعر مسيس حاجته إلى الفقه في الدين، وأن إتقانه لعلم القرآن لا يكتمل إلا بالتفقه في أحكامه والرسوم في مختلف علومه، ولقد شاع عند أهل المغرب مثل شعبي لا نراه نشأ من فراغ، وهو قولهم: «من أكل ولم يتفكّه، كمن قرأ ولم يتفكّه» وهو إحساس شعبي يجمع بين القراءة والفقه في عقد واحد، ومن تتبع أخبار العلماء المغاربة في مصادرها، يجد أن أكثرهم لم يكونوا في رحلاتهم العلمية يرحلون من أجل علم واحد يتخصصون فيه، ويجمعون بالرواية والإجازة ما ألف فيه، وإنما يجد العالم يجلس إلى النحوي واللغوي والفقهاء والمحدث والقارئ والمفسر وكل ذي علم يدخل في ثقافة العالم كما نقف على ذلك في فهارس مروياتهم وبرامجهم، فيكون بذلك مشاركا في كل علم.

فالقاضي عياض مثلا في كتاب الغنية في مشيخته يذكر من قرأ عليهم بالروايات ومن أسند عنهم المؤلفات فيها، كما يذكر من روى عنهم الحديث وكتبه، ومن ناظر عندهم في المدونة ومن أخذ عنهم مختلف العلوم، ومن ثم فهو مترجم في عداد القراء والفقهاء والمحدثين والأدباء.

والقاسم التجيبي السبتي يبدأ في برنامج شيوخه بذكر مروياته في القراءات وعلومها ثم يتبع ذلك بذكر مروياته الأخرى، فلا يفرق في الرواية والسماع بين القراءات السبع بمضمن التيسير للداني وحرز الأمانى للشاطبي، وبين رواية التفسير والفقه والحديث والسيرة وسائر العلوم.

ويرحل أبو عبد الله بن رشيد السبتي من سبته إلى المشرق، فلا يكاد يغادر شيخا شهيرا في تونس ومصر والشام والحرمين إلا قرأ عليه أو سمع، ثم يعود ليتصدر في غرناطة وسبته ثم في مراكش وفاس لبث ما عنده من علوم، ويؤلف كتاب رحلته «ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة»⁽¹⁾.

ويرحل في أيام يوسف بن عبد المؤمن الموحدي من بلاد سوس أبو الحسن علي بن سعيد الرجراجي، فيعود من رحلته ملئ الوطاب ويؤلف شرحه الفذ على المدونة الكبرى في فقه المذهب في عشر مجلدات، وهو مطبوع بعنوان «مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل».

ويرحل في نفس هذه الأثناء من جزولة كبير نحاة المغرب ورائد هذا العلم فيه أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، مؤلف كتاب «القانون» أو «الكراسة في علم النحو» الذي هو أساس ألفية ابن مالك ومقدمة ابن آجروم، وكفاه فخرا ومنزلة أن يكون نحوي الأندلس أبو علي الشلوين أحد تلاميذه وشرح كتابه. وقد ذكر ابن خلكان في وفيات الأعيان وابن الجزري في طبقات القراء أن أبا موسى الجزولي كان إماما

(1) طبع من رحلته المذكورة مما هو موجود من أجزائها الثاني والثالث والخامس بتحقيق الشيخ الدكتور محمد الحبيب بلخوجة التونسي، وبقي منها القسم الأخير المشتمل على السفرين السادس والسابع، وقد عملت مع الزميل الدكتور عبد اللطيف الجيلاني على تحقيقهما، وهما حاليا جاهزان، ويفكر مركز الدراسات وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء في ضم السفرين إلى ما قبلهما من الأسفار الموجودة وإعادة تحقيقها ومقابلة الجميع على الأصول المخطوطة والنسخة المطبوعة بإذن الله، ولعل ذلك ييسر عن قريب بإذن الله.

في القراءات، وأن رجلاً جاء ليقراً عليه رواية أبي عمرو بن العلاء، فقال له بعض الحاضرين: أتريد أن تقرأ عليه النحو؟ فقال: لا، فأنشد الشيخ:

لَسْتُ لِلنَّحْوِ جِئْتَكُمْ لا ولا فيه أرغَبُ
خَلَّ زَيْدًا لَشَأْنَهُ أينما شاء يذهبُ
أنا مالي ولا مِرِّي أبد الدهر يُضْرَبُ

يشير إلى تمثيل النحاة به في قولهم «ضرب زيد»، و«ضرب عمرو زيدا» ونحو ذلك.

وكان أبو موسى الجزولي المذكور قد تصدر للإقراء بمراكش في مسجد ابن الأبيكم الذي كان يقع بقرب باب أغمات منها، فلما ذاع صيته أرسل الخليفة الموحد يعقوب المنصور في طلبه، فضمه إلى ديوانه، وجعله مؤدب أولاده كما ذكر ذلك في ترجمته المؤرخ ابن عبد الملك المراكشي في حرف العين من كتابه «الذيل والتكملة» في المجلد الثامن منه (1).

وكان من أشهر تلاميذه لهذا العهد الفقيه أبو سعيد بن يخليفتن المترابي الحاحي صاحب أقدم موسوعة في علوم الرواية، وهو الكتاب الذي وصفه ابن عبد الملك وسماه «منار العلم» ونقل عنه العلامة العبدري في أول رحلته المسماة بالرحلة المغربية، وكان يتعرض للجزولي وهو في طريقه إلى مجلسه لتعليم أبناء الخليفة ليعرض عليه نصاباً من

(1) الذيل والتكملة: (8/1/246) ترجمة رقم (43).

الدرس كل يوم، إذ لم يتيسر له التفرغ لإفادته بأكثر من هذا القدر، وهو في طريقه إلى قصر الخليفة⁽¹⁾.

ويرحل من بلاد حاحة في أواخر المائة السابعة الفقيه الراوية الأديب أبو عبد الله محمد بن محمد ابن سعود العبدري أبو البركات، فلا يدع بتونس أيضا ولا بمصر والحجاز قارئاً أو عالماً شهيراً إلا أخذ عنه، ثم يعود ليتصدر بمراكش ويتولى القضاء، ويؤلف كتاب رحلته الحافل بالمسائل والفوائد الفقهية والأدبية والقصائد الرائعة⁽²⁾.

وتزداد العلاقة توطدا على عهد المرينيين بين الدرس القرآني والفقهي بعد انتقال قاعدة الحكم إلى فاس حيث كان للمدارس العلمية التي أنشأها المرينيون، والتي تزيد في فاس وحدها على العشر، وما نُصِب في القرويين من الكراسي العلمية لمختلف العلوم، وما أحدث من أوقاف لتمويلها، وما رُتّب للتدريس من برامج وكراريس، وما كان يعقده الخلفاء لاسيما أبو الحسن المريني وابنه أبو عنان من مجالس علمية دورية يستدعى إليها أكابر القراء والعلماء كأبي عبد الله المقرئ، وأبي عبد الله ابن مرزوق، وأبي زيد عبد الرحمن بن خلدون ومقرئ العصر أبي عبد الله الصفار التينملي المراكشي صاحب الزهر اليانع في قراءة نافع، وإسفار الفجر الطالع في اختصار الزهر اليانع والجُمان النضيد في الإتيقان والتجويد، وقد كان السلطان يعارضه القرآن بالقراءات السبع،

(1) الذيل والتكملة: (8/1/251 - 252) ترجمة رقم (43).

(2) رحلة العبدري المسماة: الرحلة المغربية بتحقيق الأستاذ محمد الفاسي - جامعة محمد الخامس - الرباط: 1968م.

ويستدعيه للصلاة به في تراويح رمضان، وفيه يقول تلميذه أبو عبد الله القيسي الضرير صاحب أرجوزة الميمونة الفريدة في ضبط المصحف: كان إذا ما حرَّك اللسانا بالذکر يشفي ذا الضنا الحيرانا⁽¹⁾

وقد تمثلت في قراء هذا العصر وعلمائه مظاهر الازدواجية والموسوعية في التكوين العلمي في أسمى مستوياتها، فكان فيه شيخ الجماعة بفاس في علم القراءات أبو الحسن علي بن سليمان القرطبي صاحب "التجريد الكبير في القراءات"⁽²⁾، وصهره أبو الحسن علي الزرويلي صاحب "التأليف على المدونة"، وله تأليف في القراءات⁽³⁾، ومن تلاميذ القرطبي المذكور صناجة العصر المقرئ المجود أبو العباس أحمد بن علي الزواوي الذي مات غرقاً في جملة من مات في غرق الأسطول البحري لدى عودة أبي الحسن المريني من تونس، وذلك بسواحل بجاية⁽⁴⁾، وقد قيل إن عدد الغرقى فيه من العلماء بلغ نحو 400 عالم منهم العلامة محمد السطّي وابن الصبّاغ المكناسي وأبو العباس الزواوي وسواهم كثير⁽⁵⁾.

ومن أعلام هذا العصر وتلاميذ القرطبي المذكور: القارئ الأديب واللغوي والفقهاء الموثق أبو الحسن بن برّي التازي صاحب أرجوزة الدرر

(1) إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب للشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن غازي: (276)، ترجمته في غاية النهاية: (1/ 544) ترجمة رقم (2229).

(2) ترجمته في كتاب قراءة الإمام نافع عند المغاربة: (3/ 11 - 93).

(3) انظر كتابنا «قراءة الإمام نافع عند المغاربة»: (3/ 76 - 77).

(4) ترجمته في كتاب «قراءة الإمام نافع عند المغاربة»: (3/ 61 - 74).

(5) نفسه: (3/ 59).

اللوامع في مقرئ الإمام نافع، والقانون في رواية قالون والمؤلفات في العروض والوثائق وغيرها. وكان عدلا مبرزا في بلده تازة، ثم نقله السلطان المريني إلى فاس وألحقه بكتابة الديوان، وكان له درس في علم القراءة والتجويد بالقرويين يجتمع عليه فيه الطلبة كل خميس كما ذكره العلامة ابن القاضي في الفجر الساطع⁽¹⁾.

ومن أعلام العصر أبو وكيل ميمون بن مساعد المصمودي مولى الفخار وصاحب أرجوزة تحفة المنافع في مقرئ الإمام نافع وأرجوزة الدررة الجليلة في نقط المصاحف العلية، والمورد الرؤي في ضبط قول ربنا العلي، وتحفة الإعراب في النحو، ونظم متن الآجرومية لابن آجروم وغير ذلك من المؤلفات وهو تلميذ الإمام القيسي والإمام أبي عبد الله الفخار⁽²⁾.

ومن أعلام العصر أبو عبد الله بن آجروم الصنهاجي نزيل فاس ونحوها الشهير الذي سارت بمقدمته الآجرومية الركبان وترجمت إلى أكثر من لغة، فقد كان هو أيضا من أعلام العصر المريني، ألف في النحو واشتهر بالإمامة فيه، ولكنه أيضا كان مقرئا متفنا، وله في القراءات كتاب «فرائد المعاني في شرح حرز الأماني» في القراءات السبع للشاطبي⁽³⁾، وأرجوزة «البارع في قراءة نافع» في روايتي ورش وقالون نظمها قبل ابن بري بسنة⁽⁴⁾،

(1) وانظر ترجمته بإفاضة في كتابنا قراءة الإمام نافع: (3/59) وما بعدها.

(2) له ترجمة مطولة في كتابنا قراءة الإمام نافع: (3/481) وما بعدها.

(3) يقع في مجلدين كبيرين، قام بتحقيقه الأستاذ الدكتور عبد الرحيم نابولسي في رسالة دكتوراه، ولم يطبع بعد.

(4) انظر الأرجوزة كاملة في كتاب قراءة الإمام نافع: (2/336) وما بعدها.

وله أرجوزة "التبصير في نظم كتاب التيسير" في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، وكتاب "روض المنافع في قراءة نافع" ينقل عنه المتواري في شرحه على رجز ابن بري وله أرجوزة في ألفات الوصل وقفت عليها، كما أن له استدراكاً على الإمام أبي الحسن السخاوي في متشابه القرآن⁽¹⁾.

ومن معاصريه وممن شاركوه في شيخه المقرئ أبي عبد الله بن القصاب: نزيل فاس، وصاحب كتاب التقريب في قراءة نافع: الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز الشريشي نزيل فاس وصاحب أرجوزة "مورد الظمان" التي نظم فيها المقنع في رسم المصاحف لأبي عمرو الداني واشتهرت في الآفاق، وله ذيلها في الضبط ويسمى "عمدة البيان"، وله نظم نظمه قبل المورد يقال له "الخراز القديم" في رسم المصحف أيضاً، وفي مقدمته نجد تلك الأبيات المشهورة التي يستدل بها على حرمة تغيير شيء من رسم القرآن وفيها يقول:

فواجبٌ على ذوي الأذهان	أن يتبعوا المرسوم في القرآن
ويقتدوا بمن رآه نظرا	إذ جعلوه للأنام وزرا
وكيف لا يجب الاقتداء	لِما أتى نصّاً به «الشفاء»
إلى عياض أنه من غيراً	حرفاً من القرآن عمداً كفراً
زيادةً أو نقصاً أو إن بدلاً	شيئاً من الرسم الذي تأصلاً

ثم قال فيما يرجع إلى توازي الدرس القرائي مع الدرس الفقهي في المدرسة المغربية:

(1) قراءة الإمام نافع عند المغاربة: (2/361) وما بعدها.

ومالكُ بن أنسٍ إذ سُئِلَا في كُتِبَ ما أُحْدِثَ مع ما أُصِّلَا
أجابَ بالمنع وتركِ الإحداث في الأمَّهات غيرَ صُخْفِ الأحداث
وما أتى مُخْتَلِفِ القراءة أمرَ بالإتباع للصحابة
فيه، وقال: كن أخي متبعا لِفِعْلِهِم، ولا تكن مبتدعا

وقد وقفت على هذه الأرجوزة بسوس في بعض الخزائن الخاصة، وضمنتها أطروحتي للدكتوراه⁽¹⁾، ولا أعلم لها وجوداً في غير ما وقفت عليه، ولا يتسع المجال لعرض المزيد من تراجم قرائنا الذين مثلوا هذه الثنائية في القراءة والفقہ من أمثال الشيخ أبي عبد الله الصغير النيجي نزيل فاس وتلميذه الكبير الشيخ أبي عبد الله بن غازي صاحب المؤلفات في القراءات والفقہ والعربية وغيرها⁽²⁾، والإمام ابن عاشر صاحب "فتح المنان في شرح الظمان" وأرجوزة "الإعلان بتكميل مورد الظمان" في رسم القراء السبعة الأعيان غير نافع⁽³⁾ وتلميذه أبي زيد بن القاضي صاحب "الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع"⁽⁴⁾، والإمام أبي العلاء إدريس المنجرة وابنه عبد الرحمن وتلميذه الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي وسواهم⁽⁵⁾.

(1) انظر الأرجوزة مع ترجمته الموسعة في كتابنا: قراءة الإمام نافع: (2/385).

(2) خصصنا للشيخ ابن غازي الجزء الرابع من كتابنا: قراءة الإمام نافع عند المغاربة.

(3) انظر قراءة الإمام نافع: (2/459) وما بعدها.

(4) نفسه: الجزء الخامس (قسم الأسانيد).

(5) نفسه.

الإكهار الرسمي للمدرسة المغربية
وامتناج القراءة بالمذهب

ولقد رسم أبو عمرو الداني الحافظ في أوائل المائة الخامسة معالم الطريق للقارئ المغربي، فجعل الأخذ بمذاهب أهل المدينة في الفقه والقراءة دليلاً على صحة العقيدة ومثانة الديانة، بل زاد على ذلك فاعتبر الأخذ بمذاهبهم ملزماً، ولا سيما ما كان سبيله الرواية والنقل كشأن قراءة نافع ومذهب مالك؛ إذ أنه كان يرى أنهما امتداد لما كان عليه الأمر في زمان النبوة والخلافة الراشدة.

ولقد ضمن هذا المعاني في أرجوزته المشهورة المعروفة باسم المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات فقال:

تدري أخي أين طريق الجنة؟	طريقها الكتاب ثم السنة
كلاهما ببلد الرسول	ومواطن الأصحاب خير جيل
ومعدن الأتباع والأخبار	والفقهاء الجللة الأجرار
فاتبعن جماعة المدينة	فالعلم عن نبيهم يروونه
وهم فحجة على سواهم	في النقل والقول وفي فتواهم
واعتمدن على الإمام مالك	إذ قد حوى على جميع ذلك
في الفقه والفتيا إليه المنتهى	وصحة النقل وعلم من مضى

إلى أن يقول:

وجانب الأراذل المبتدعة	واعمل بقول الفرقة المتبعة
وأطرح الأهواء والآراء	وكل قول ولد المرء
من دان بالسنة فاستمعه	وكل ما قد حاد فاتبه

إذا رأيت المرء قد أحبَّبا
 كمالكٍ والليثِ والثوريِّ
 والفاضلَ المعروفَ بالأوزاعي
 كابن المبارك الجليل القدر
 وعابدِ الرحمنِ وابنِ وهبٍ
 والقاسمِ العالمِ بالإعرابِ
 وأحمدَ بنِ حنبلِ الإمامِ
 وفاضلَ الصحابةِ الأبرارِ
 وأبغضَ البدعيِّ والمخالفِ
 فاعلمَ بأنه من أهل السنة
 أئمة الدين وعنهم ذبَّأ
 وابن عيينة الفتى التقى
 ومثلهم من أهل الأتباع
 والشافعي ذي التقى والبر
 وصحبه أكرم بهم من صحب
 والفقهِ والقرآن والآداب
 ونظرائهم من الأعلام
 وقدَّم الأَصهارَ والأنصارا
 ومَن يراه لهما محالفا
 والزَّمة واستمسك بما قد سنَّه⁽¹⁾

ذلك هو الميثاق الذي انتظمت فيه المدرسة المغربية بشقيها المدنيين:
 القرائي والفقهي، واستحكمت عرى التمسك به عندها طوال تاريخها
 الطويل، على خطأ هذا الإمام الرائد الذي سلك المغاربة سبيله في
 القراءات وعلومها، كما سلكوه فيما رَسَم لهم هو وأمثاله في فقه
 مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس رَحِمَهُ اللهُ.

ولإعطاء أمثلة عن مقدار انعكاس الدرس القرائي عند قرائنا على
 الدرس الفقهي، نورد فيما يلي أمثلة من المسائل المشهورة التي تساعد
 على تمثيل هذا الالتقاء بين مذهب مالك وما اختاره قراؤنا في التوفيق
 ما بين القراءة والمذهب التزاما بهذا المبدأ.

(1) الأرجوزة المنبهة لأبي عمرو: (175 - 177).

﴿أولاً: مسألة البسملة في أوائل السور في الأداء والصلاة﴾

وهذه المسألة من المسائل الشائكة التي شغلت العلماء، وكثرت فيها الآراء، وتنازعت فيها المذاهب. وقد اخترناها بالخصوص، لأنها تكشف عن سعة الأفق ورحابة الصدر في التعامل مع مسائل الخلاف عند علمائنا. وكانت قضية الجهر بالبسملة في الصلاة قد ثارت بالمدينة المنورة في الصدر الأول على عهد الإمامين مالك ونافع، وكان لكل منهما مذهب فيها مخالف، لكن ذلك لم يحل دون بقاء المودة بين الإمامين، واستمرار اعتراف كل منهما لصاحبه بالحق في الأخذ بمذهبه فيها، وذلك لعظم شأنها لتعلقها بالقراءة في الصلاة في فاتحة الكتاب، حتى قال الإمام النووي في المجموع: «مسألة البسملة عظيمة مهمة تنبني عليها صحة الصلاة التي هي أعظم الأركان بعد التوحيد».

وقد بالغ بعض أهل العلم في تعظيم هذه المسألة حتى عدها من مسائل الاعتقاد، وكان بعض الفقهاء من المالكية، وهو القاضي محمد بن الطيب الباقلاني في كتبه في العقيدة لا يتكلم في شيء من الفقه إلا في هذه المسألة خاصة، لأنها في نظره متعلقة بالأصول.

وأما الأقوال فيها فقد تناولتها كتب الخلاف بين مثبت وناقض وذهب إلى الجمع ومراعاة الخلاف؛ وقد عني القراء أيضاً بذكر ما فيها من الخلاف بين أئمة القراء، وربما توسع بعضهم فتجاوزوه إلى مذاهب الفقهاء.

قال الحافظ ابن الحزري في كتاب "النشر في القراءات العشر" في التنبهات التي ختم بها باب البسمة:

(الثامن): في حكمها، وهل هي آية في أول سورة كتبت فيها أم لا؟ قال: وهذه مسألة اختلف الناس فيها وبَسَطُ القول فيها في غير هذا الموضع، ولا تعلق للقراءة بذلك، إلا أنه لما جرت عادة أكثر القراء بالتعرض لذلك لم نُخَلِّ كتابنا منه لِتُعْرَفَ مذاهب أئمة القراءة فيها، فنقول:

«اختلف في هذه المسألة على خمسة أقوال:

«أحدهما: أنها آية من أول الفاتحة فقط، وهذا مذهب أهل مكة والكوفة ومن وافقهم، ورؤي قولاً للشافعي.

«الثاني: أنها آية من أول الفاتحة ومن أول كل سورة، وهو الأصح من مذهب الشافعي ومن وافقه، وهو رواية عن أحمد، ونُسب إلى أبي حنيفة.

«الثالث: أنها آية من أول الفاتحة، بعض آية من غيرها، وهو القول الثاني للشافعي.

«الرابع: أنها آية مستقلة في أول كل سورة، لا منها، وهو المشهور عن أحمد وقول داود وأصحابه.

«الخامس: أنها ليست آية، ولا بعض آية من أول الفاتحة، ولا من أول غيرها، وإنما كتبت للتيمن والتبرك، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري ومن وافقهم، وذلك مع إجماعهم على أنها بعض آية من سورة

النمل، ورؤي مثل قول مالك في ذلك عن الأوزاعي، وبذلك قال أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، وأجاز مالك وأصحابه قراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في صلاة النافلة في أول فاتحة الكتاب، وفي سائر سور القرآن للمتجهدين، ولمن يعرض القرآن على المقرئين، وأم القرآن عندهم سبع آيات، يعدون ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ آية، وهو عد أهل المدينة من القراء وأهل الشام وأهل البصرة»⁽¹⁾.

هكذا نرى أن الإمام مالكا وإن كان لا يراها آية، لا من الفاتحة ولا من أول غيرها، بل لا يرى قرآنتها، فهو يميز قراءتها في النوافل والعرض على المقرئين، وهذا موضع الاحتكاك بين أحكام القراءة وأحكام المذهب، وفيه تثار القضية ويقوم الخلاف بين مذهب إمام دار الهجرة في القراءة: نافع بن أبي نعيم المدني، وبين مذهب إمام دار الهجرة في الفقه والآثار: مالك بن أنس رحمهما الله، وقد تدخّل رواية القراءة عن نافع في القضية فتحوّلت إلى سجل علمي كان له من الصدى القوي ما نستعرضه هنا فيما وصلنا من أخبار هذا السّجال.

حكى الإمام أبو الحسن السخاوي في كتاب "جمال القراء" بسنده إلى محمد بن إسحاق المسيبي أحد أعلام طرق رواية نافع قال: أخبرني أبي يعني إسحاق المسيبي أنه لما صلى بالناس بالمدينة - يعني بعد قدومه من العراق - جهر بسم الله الرحمن الرحيم، قال: فأتاني الأعشى أبو بكر ابن

(1) النشر لابن الجزري: (1/270) وما بعدها.

أخت الإمام مالك بن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (1) فقال: إن أبا عبد الله - مالك بن أنس - يقرأ عليك السلام ورحمة الله، ويقول لك: مَنْ خِفْتَهُ على خلاف أهل المدينة، فإنك ممن لم أَخَفْ، وقد كان منك شيء، قلت: وما هو؟ قال: الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم! قال: فأبْلِغْه مني السلام كما أبلغتني، وقل له: إني كثيرا ما سمعتك تقول: لا تأخذوا عن أهل العراق، فإني لم أُدْرِكْ أحدا من أصحابنا يأخذ عنهم، وإنما جئت في تركها - يعني البسمة - عن حُمَيْد الطويل - يعني وهو من أهل العراق، يروي ذلك عن أنس، وهو ممن نزل بالبصرة من العراق - فإن أَحْبَبْتَ أَخَذْنَا عن أهل العراق أخذنا هذا وغيره من قولهم، وإلا تركنا حُمَيْدا مع غيره، فلم يكن عليَّ به حجة. وقد سمعتك كثيرا ما تقول: خذوا كل علم عن أهله، وعلم القرآن بالمدينة عن نافع، فسألته عن قراءة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؟ فأمرني بها وقال: أشهد أنها من السبع المثاني، وأن الله عَزَّ وَجَلَّ أنزلها». قال:

وحدثني عن نافع مولى عبد الله بن عمر عن ابن عمر أنه كان يبتدئ بها ويفتح كل سورة.

وحدثني ابن أبي ذئب عن ابن شهاب - الزهري - قال: مضت السنة بقراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (2).

(1) هو أيضا تلميذ نافع المقرئ، واسمه عبد الحميد، وهو عبد الحميد بن أبي أويس أبو بكر الأصبحي، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن نافع بن أبي نعيم. وروى الداني عنه بسنده أنه قال: صحبت نافعا بن أبي نعيم أربعين سنة لا أفارقه إلا في منزله. مات سنة 203 هـ. انظر غاية النهاية: (360/1) رقم الترجمة (1543).

(2) انظر كتابنا قراءة الإمام نافع: (387/1 - 388).

وهكذا نرى كيف ألزم المسيبي شيخه مالك بن أنس بلازم قوله بعدم قبول الرواية عن أهل العراق، لكنه هو يروي عن حُميد الطويل عن أنس - وكلاهما من أهل العراق - كقوله كما في الموطأ من حديث أنس قال: «صليت وراء أبي بكر وعمر وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إذا افتتح الصلاة. فهذا الحديث هو من رواية أهل العراق فلا يصلح للاعتراض به على المسيبي أخذاً بهذا المبدأ.

وقال أبو عمر بن عبد البر في كتاب «الإنصاف فيما بين العلماء في البسمة من الخلاف»: هكذا رواه مالك عن حُميد الطويل عن أنس موقوفاً لم يسنده ولم يذكر فيه النبي ﷺ. فهو إذن حديث موقوف لا تقوم به أيضاً حجة من هذه الجهة⁽¹⁾.

فلا تبقى لمالك إذن حجة في حديث أنس هذا، سواء من جهة كونه عراقياً تبعاً لقوله بعدم الثقة برواية أهل العراق، أم من جهة كونه موقوفاً على أنس، أم من جهة ما في ألفاظه من اضطراب، لأن في بعضها: فكانوا: لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم، وفي بعضها: فكانوا يبدأون القراءة بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وفي بعضها: فكانوا لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها».

وقد روى السخاوي أيضاً في كتاب جمال القراء من حديث أنس بن مالك قال: صلى معاوية رضي الله عنه بالمدينة صلاةً يُجهر فيها بالقراءة، فلم

(1) الإنصاف: (156) وما بعدها.

يقرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ولم يكبر في الخفض والرفع، فلما فرغ ناداه المهاجرون والأنصار: يا معاوية نَقَضْتَ الصلاة، أين بسم الله الرحمن الرحيم، وأين التكبير إذا خفضت أو رفعت؟؟ فكان إذا صلى بهم بعد ذلك، قرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وكبر» قال السخاوي: وهذا يدل على أن الجهر بها في أول الفاتحة من الصلاة من عمل أهل المدينة، وأنها آية منها، لقولهم: «نَقَضْتَ الصلاة»⁽¹⁾.

فالمسألة إذن مسألة خلاف كبيرة أثرت من زمن الصحابة، وقد بقي الخلاف فيها قائما لم يحسم القول فيه. وقد اعتبر المسيبي قضية البسمة في الصلاة وغيرها قضية قرآنية عمادها الرواية والنقل، في حين اعتبرها مالك قضية فقهية اجتهادية ينظر في أدلتها بالقبول والرد، وإذا كانت قضية قرآنية فهي في نظر المسيبي مجال لنظر نافع، لا لنظر مالك، لأن مالكا نفسه كان يقول لهم: «خذوا كل علم عن أهله، قال: وعلم القرآن بالمدينة المرجع فيه إلى نافع، وإنه سأله عن قراءتها قال: فأمرني بها وقال: أشهد أنها من السبع المثاني، وأن الله أنزلها».

وابن عمر كان يفتح بها ويبتدئ، وابن شهاب يقول: مضت السنة بقراءتها، وأهل المدينة اعترضوا على إسقاط معاوية لها. وقال أبو القاسم الهذلي في كتاب "الكامل في القراءات": سأل مالك نافعا القارئ عن البسمة فقال: السنة الجهر بها.

(1) جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين علي بن محمد السخاوي: (2/444).

قال: فسلم له - أي: مالك - وقال: كل علم يسأل عنه أهله⁽¹⁾.

ونحن نتساءل: هل هذا الجواب هو كما يعرف في علم البلاغة بجواب الحكيم، فيكون قول مالك: «كل علم يسأل عنه أهله» اعترافاً منه بأنه الأولي بأن يؤخذ بقوله في القضية باعتبارها قضية من قضايا القراءة، أم أن قوله: كل علم يسأل عنه أهله» يريد به من كانت له أهلية الاجتهاد والقدرة على جمع الأدلة ومناقشتها، وهو شأن مثله من الفقهاء؟ وإذن فالمسألة لم تحسم بهذا الجواب من مالك، وإنما حُسم القول فيها درءاً للنزاع. ولذلك نجد الإمام أبا عمرو الداني يروي في باب البسمة من جامع البيان في القراءات السبع بسنده إلى المسيبي أنه قال:

«كنا نقرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أول فاتحة الكتاب، وفي أول سورة البقرة، وبين السورتين في الصلاة والعرض - يعني على الشيوخ - قال: هذا كان مذهب القراء بالمدينة قال: وفقهاء المدينة لا يفعلون ذلك» يعني مالكا وأصحابه.

قال الداني: «وروى ابن المسيبي عن أبيه عن نافع أنه كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم عند افتتاح السورة في جميع القرآن»⁽²⁾ يعني أنه لا يفرق بين حال العرض والأداء، وبين حال الصلاة.

(1) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي: لوحة 16 (مخطوط)، والنشر في القراءات العشر: (1/271).

(2) جامع البيان في القراءات السبع: (148).

فما الذي اعتبره مالك فيما هو معلوم من مذهبه في عدم البسملة في الصلاة؟

نجد الجواب عن ذلك جلياً فيما نقله ابن القاسم في المدونة الكبرى حيث قال: قال مالك: «لا يقرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم في المكتوبة، لا سراً في نفسه ولا جهراً. قال: وقال مالك: وهي السنة، وعليها أدركت الناس»⁽¹⁾.

فهذا تعارض بين قولي إمامي دار الهجرة بنقل الثقات عنهما، حيث يقول نافع: «السنة الجهر بها» ومعه ابن شهاب في قوله: «مضت السنة بقراءتها» ويقول مالك: «السنة ترك قراءتها في المكتوبة، وهي السنة، وعليها أدركت الناس». ولذلك أقام قراء المدينة فيها على مذهب نافع في الجهر بها كما نقل المسيبي، وأقام فقهاء المدينة على تركها، وحجة كل فريق العمل بالمدينة وما أدركوا عليه الناس، وذلك يعني أن العمل بالمدينة مختلف أيضاً ما بين عمل القراء وعمل الفقهاء.

ويزيد الأمر إشكالا قول نافع: «أشهد أنها من السبع المثاني، وأن الله أنزلها» في مقابل قول مالك: إنها ليست من القرآن، لا من أول سورة الفاتحة ولا من أول غيرها، وإنما يؤتى بها في العرض والنوافل للتيمن والتبرك بها دون اعتقاد قرآنتها، ولذلك يقول القاضي أبو بكر بن العربي متصراً لقول مالك في ذلك في كتاب أحكام القرآن في تفسيره لسورة الفاتحة: «ويكفيك أنها ليست بقرآن الاختلاف فيها، والقرآن لا يُختلف

(1) المدونة الكبرى: (1/186).

فيه، فإن إنكار القرآن كفرٌ - فإن قيل: ولو لم تكن قرآنا لكان مدخلها في القرآن كافرا؟ قلنا: الاختلاف فيها يمنع من أن تكون آية، ويمنع من تكفير من يعُدُّها من القرآن، فإن الكفر لا يكون إلا بمخالفة النص والإجماع في أبواب العقائد.

ثم ذكر حديث أنس في ترك البسملة وقال: «فإن قيل: فقد روى جماعة قراءتها، وقد تولى الدارقطني جَمْع ذلك في جزء؟ قلنا: لسنا ننكر الرواية، لكن مذهبنا يترجِّح بأن أحاديثنا وإن كانت أقل، فإنها أصح، وبوجه عظيم وهو المعقول في مسائل كثيرة من الشريعة، وذلك أن مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة انقضت عليه العصور، ومرّت عليه الأزمنة من لدن زمان رسول الله ﷺ إلى زمان مالك، ولم يقرأ أحد قط فيه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اتباعا للسنّة، بيد أن أصحابنا استحَبوا قراءتها في النفل، وعليه تحمل الآثار الواردة في قراءتها»⁽¹⁾.

ذلك هو مستند مالك وفقهاء مذهبه في ترك التسمية في الفريضة، وهو مراعاة عمل أهل المدينة، إذ هو من أصول مذهبه، لاسيما في مثل هذه المسألة التي تستند إلى العمل في المسجد النبوي في زمن مالك الذي كان يعتبره استمرارا لما كان عليه العمل في العهد النبوي، وهو عنده من أقوى الحجج في الاستدلال والترجيح في مواطن الخلاف. وقد وجه الإمام القرطبي في أول تفسيره مذهب مالك بقوله: «الصَّحِيح من هذه

(1) أحكام القرآن: (1/6-7).

الأقوال قول مالك، لأن القرآن لا يثبت بأخبار الأحاد، وإنما طريقه التواتر القطعي الذي لا يُختلف فيه».

وزاد القرطبي فنقل عن مالك نفسه قولاً بقراءتها فقال في تفسيره: الجامع لأحكام القرآن: «روى عنه ابن نافع ابتداء القراءة بها في الصلاة في الفرض والنفل، ولا تترك بحال»⁽¹⁾.

(1) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): (1/67 - 68).

× موقف قرائنا في المغرب من مسألة البسمة ، وكيف وفقوا بين
القراءة والمذهب .

وقد تصرّف أئمة القراء عندنا انطلاقاً مما ذكرناه آنفاً من ازدواجية
التحمل في الرواية والدراية عند النقلة الرواد الذين حملوا إلينا القراءة
والمذهب معاً، فجزوا في الأخذ في قضية البسمة على أسلوب من
الإعمال لمقتضى الدليلين، فأجروا ما كان من ذلك من متعلقات
القراءة على مقتضى مذاهب القراء، وما كان منه من متعلقات الأدلة
الفقهية الاجتهادية على مقتضى متعلقات المذاهب الفقهية، فكانوا بذلك
أوفياء للمذهبين، ومراعين لاختيار الإمامين. ويتجلى لنا هذا الاحتياط
للمذهب الفقهي عند طائفة من أئمة القراء حين الحديث عن الحكم
الأدائي المتعلق بالبسمة بين السورتين في كتب القراءات في التمسك
بالرواية في إثبات البسمة في القراءة والعرض مع الاحتياط للمذهب من
القراءة في الفريضة.

فهذا الحافظ أبو عمرو الداني، قدوة أهل المغرب والأندلس في
القراءات وعلومها يقول في الأرجوزة المنبهة في باب القول في التسمية:
والفصل بالتسمية المختار إذ كثرت في ذلك الأخبار
أريد في الأداء أو في العرض ولا أقول في صلاة الفرض
والكل من أئمة البلدان بسمل في فاتحة القرآن

ففي هذه الأبيات تقرير لمقتضى القراءة والمذهب معاً؛ لأن أبا عمرو
الداني كان إمام قراء عصره وبلده، ولكنه كان في الوقت نفسه مالكي

المذهب منافحاً عن مذهب إمامه، سالكا مسلك التوفيق بين مقتضيات القراءة والمذهب في التفريق بين حال الأداء والعرض على المشايخ عند التحمل، وبين حال فريضة الصلاة، وهو تفقه بديع في الجمع بين المذهبين.

وتبعه على ذلك أو سلك سبيله الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري الشاعر الأديب نزيل سبتة (ت 688 هـ) فقال في قصيدته الرائية في قراءة نافع متحدثاً في نفس الموضوع محتاطاً لأحكام المذهب الفقهي:

وإن كنت في غير الفريضة قارئاً فبَسْمِلْ لقالون لدى السُّورِ الزُّهْرِ
مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا فِي ابْتِدَاءِ بَرَاءةٍ لتنزيلها بالسيف من مُرْسِلِ النُّذْرِ

ومن تأمل في صنيع هؤلاء الأئمة وجدته مبنياً على ما في مذهب مالك من الأخذ بقاعدة مراعاة الخلاف في مسائل الخلاف. وأبرز مثال على هذا ما أخذ به الإمام المازري صاحب كتاب المعلم في شرح صحيح مسلم وشرح التلقين في الفقه المالكي للقاضي عبد الوهاب، فقد جاء عن المازري المذكور، وهو من أساطين المذهب، أنه أخذ على نفسه أن لا يُفتي إلا بالمشهور من مذهب الإمام مالك، إلا أنه مع ذلك كان يبسمل قبل الفاتحة في صلاة الفريضة، مع أنها مكروهة فيها عند المالكية، فلما سُئل عن ذلك قال: «قول واحد في مذهب مالك أن من قرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لا تبطل صلاته، وقول واحد في مذهب الشافعي أن من لم يقرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بطلت صلاته، فأنا أفعل ما لا

تبطل به صلاتي في مذهب إمامي، وتبطل بتركه في مذهب غيره، لكي أخرج من الخلاف»⁽¹⁾.

قلت: ولذلك قال بعض الشراح في قول ابن عاشر رَحِمَهُ اللهُ في المرشد المعين:

وكرهوا بسملة تعسوذا في الفرض، والسجود في الثوب كذا

إن الكراهة المذكورة مذهبيه لا شرعية، كما قالوا: إن المكروه هو الجهر بها، فإذا بسمل سرا فلا كراهة، وبذلك يكون قد خرج من الخلاف، ولذلك قال العلامة يحيى بن أحمد الشنقيطي فيما نقله المختار ابن العربي الشنقيطي في العرف الناشر في ذكر أدلة ابن عاشر:

الأفضل أن يبسمَل المصلِّي سرا بفرضه إذا يصلي⁽²⁾

قلت: وأفضل من ذلك ما قاله أستاذ القراء المتأخرين الحافظ ابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ في كتاب النشر في القراءات العشر بعد استعراض الأقوال: «وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات، والذي نعتقده أن كليهما صحيح، وأن كل ذلك حق، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات»⁽³⁾.

ومعنى كون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات أنها بمنزلة ما يقع بين القراء من الخلاف المسمى بالخلاف الواجب، وهو الذي ينضبط

(1) ذكره الونشريسي في إيضاح المسالك (ص 156).

(2) العرف الناشر: (181).

(3) النشر: (1/271).

بالرواية، ويرجع فيه إلى ما تواتر به النقل عن القراء من أنواع الخلاف القرائي والأدائي كالاختلاف في ﴿مَلِيكَ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بالألف، والاختلاف في ﴿الصِّرَاطِ﴾ بالسین وبالصاد وبإشمام الصاد صوت الزاي، وغير ذلك مما هو مقرر في فرش الحروف من كتب القراءات.

ولهذا صح عن القارئ الواحد الاختلاف في الفصل بها بين السور باختلاف الروايات عنه كما هو الشأن في قراءة نافع. كما قال أبو الحسن علي بن بري التازي في الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع مشيراً إلى ما روى عنه ورش وقالون:

قالون بين السورتين بسملا وورش الوجهان عنه نقلا

وقد روى الإصبهاني عن ورش عن نافع الفصل بين السور بالبسملة وجها واحدا في جميع القرآن فيما عدا سورة براءة، وروى الأزرق عن ورش عن نافع ترك الفصل بها والاكتفاء بالفصل بسكتة يسيرة بين السورتين أو الوصل بينهما كما قال ابن بري:

واسكت يسيرا تحظ بالصواب أو صل له مبین الإعراب

وروى أصحاب الرواية في العشر الصغير الفصل بالبسملة لورش من طريق ابن هلال عن الأزرق عن ورش، وإلى ذلك أشار شيخ الجماعة بفاس عبد الرحمن بن القاضي في الفجر الساطع بقوله:

فنجل سيف تركُّها به تلا هههههههه عن يوسفِ وابن هلال أعملا⁽¹⁾ وهكذا تجلى لنا في هذا المثال الذي أفضنا فيه، فيما وقع في مسألة البسملة، مقدارُ إسهام القراء من علماء المالكية في إثراء مباحث الفقه، ومقدارُ انعكاس مذاهبهم في القراءة والأداء على الدرس الفقهي، في غنى مادته وعمق مباحثه، والغوص على الأدلة والشواهد التي تجسد منازع القراء والفقهاء في ضبط القواعد ومجالات الفكر والاجتهاد.

ومن الطريف ما ذكره العلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور مما قد يفهم منه عدم وجود أي أثر أو صلة لاختلاف القراء في مذاهبهم القرائية، باختلاف الفقهاء في مذاهبهم الفقهية، حيث يقول مقرراً «أن القراء لم يكونوا في قراءاتهم يقرأون حسب نزعاتهم الفقهية، وأن مذاهب القراء ليست بمعدودة من أدلة الفقه، وإنما قراءاتهم سنة متبعة في قراءة القرآن دون استناد إلى اعتبار أحكام رواية القرآن من تواتر ودونه، ولا إلى وجوب واستحباب وتخيير، فالقارئ يقرأ كما روى عن معلميه، ولا ينظر لحكم ما يقرؤه من لزوم كونه كما قرأ أو عدم اللزوم، فالقراء تجري أعمالهم في صلاتهم على نزعاتهم في الفقه من اجتهاد وتقليد، ويوضح غلط من ظن أن خلاف الفقهاء في إثبات البسملة وعدمه مبني على خلاف القراء، كما يوضح تسامح صاحب الكشف في عدّه مذاهب القراء في نسق مذاهب الفقهاء.

(1) الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع: (1/374).

قال: وإنما اختلف المجتهدون لأجل الأدلة التي تقدم بيانها، فأما الموافقة بينهم وبين قراء بلدانهم غالباً في هذه المسألة - يعني البسملة في الصلاة - فبسبب شيوع القول بين أهل ذلك العصر، ولو من قبل ظهور المجتهد، مثل سبق نافع بن أبي نعيم إلى عدم ذكر البسملة قبل أن يقول مالك بعدم جزئيتها - أي: بعدم كونها جزءاً من الفاتحة - قال: لأن مالكا تلقى أدلة نفي الجزئية عن علماء المدينة، وعنهم أو عن شيوخهم تلقى نافع بن أبي نعيم⁽¹⁾.

قلت: وقد ذهب غيره إلى خلاف ما قال، وخاصة في مسألة البسملة، ومن ثم فقد ربط فيها الحكم الفقهي بالحكم القرائي، ولذلك قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ «إن البسملة نزلت في بعض الأحرف السبعة ولم تنزل في بعض، فأثبتها قطعي، ونفيها قطعي، وكلُّ متواتر، فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه، متواترة إليه، ثم منه إلينا، وألطف من ذلك أن نافعاً له راويان: قرأ أحدهما عليه بها، والآخر بدونها، فدل على أن الأمرين تواترا عنده، بأن قرأ بالحرفين معا كلُّ بأسانيد متواترة.

وقد تقدمه إلى مثل هذا الحافظ ابن حجر، ولكنه زاد فربطهما بصحة الصلاة وبطلانها فقال: «فمن تواترت عنده في حرفه آية من أول السورة، لم تصح صلاة أحد بروايته إلا بقراءتها على أنها آية لم تتصل به إلا كذلك، ومن ثم أوجبها الشافعي رَحِمَهُ اللهُ لكونه قرأ قراءة ابن كثير. قال البقاعي: وهذا من نفائس الأنظار التي ادخرها الله⁽²⁾.

(1) التحرير والتنوير (1/ 146).

(2) انظر: حاشية البناني على الزرقاني شارح خليل (1/ 270).

﴿ثانيا: الفقه القرائي المستنبط من اختلاف القراءة والاستدلال بالقراءات على الأحكام الفقهية:﴾

وتأسيسا على ما تقدم من بروز الأثر القرائي عند علمائنا وانعكاسه على الدرس الفقهي، فيمكن الحديث عما يجوز أن نطلق عليه اسم «الفقه القرائي» وهو نمط من الفقه عند فقهاء المالكية، مادته مستنبطة من الاختلاف بين القراء في قراءة آيات الأحكام، مما يدخل ضمن دائرة الفقه المالكي العام، وهذا النوع من الفقه يمكن استقراؤه من كتب التفسير، وخاصة منها تلك التي تتوسع في ذكر أحكام القرآن، وهو موضوع حافل كنت قد ألمت بالبحث فيه في رسالتي الجامعية الأولى تحت عنوان: «اختلاف القراءات وأثره في التفسير واستنباط الأحكام»⁽¹⁾.

وقد بينت هناك عند ذكر القيمة البيانية لاختلاف القراءات وأهمية رعاية هذا الاختلاف عند التفسير، كيف التحم التفسير بالقراءات نشأة وتطورا منذ عهد النبي ﷺ إلى عهد الصحابة والتابعين فمن بعدهم، حتى إن طائفة من الصحابة كانوا ربما أدرجوا التفسير في القراءة بقصد بيان المعاني، لأنهم كانوا آمنين في ذلك من التباس القرآن بالتفسير، ومتحققين مما تلقوه من القرآن، ومما ساعد على هذا الالتحام بين القراءة والتفسير أن الصحابة الذين نقلت عنهم أكثر وجوه القراءات، هم في الوقت ذاته الذين نُقل عنهم التفسير بالمأثور. وحتى حينما

(1) هو تحت الطبع حاليا بدولة البحرين الشقيقة.

أخذت القراءات تستقل عن التفسير لتصبح علما من العلوم مثله، بحيث أمسى المفسرون متميزين عن القراء، باعتبار أن القراء يتناولون النص المقروء من جهة الرواية والأداء، وأن المفسرين يتناولونه من جهة الدراية والدلالة على الأحكام والمقاصد، فإن هؤلاء وأولئك قد ظلوا يلتقون حول مجموعة من المعارف والأصول الضرورية لكلا الطرفين لكي يصل إلى غايته من الثبوت والضبط، فأما القارئ فلـيـعرف فيما يرويه عن شيوخه كيف يختار من الروايات المتعددة في وجوه القراءات ما هو أمثل عنده وأقوى في الفصاحة والإعراب والإبانة عن المعاني، وأما المفسر والفقهاء فلـيـعرف على أي قراءة يعتمد فيما يطمئن إليه من وجوه التأويل، وما منزلة القراءة بها من الثبوت، والقارئ بها من الرسوخ وصحة الديانة.

ولما كانت القراءات الثابتة متعددة ومختلفة، وكان فيها المتواتر وغيره مما نقل آحادا أو كان في النقل شاذًا، فقد بات على الفقيه والمفسر المزيد من التحري في اختيار المادة القرائية التي يريد أن يستنبط منها، ولأنه إذا لم يفعل كان ولاشك يُضَيِّع على نفسه مفتاحا عظيم الأهمية كان من المتيقن أنه يقدم له العون الكبير في فتح أغلاق المعاني، ويمكنه من الكشف عن أسرار التنزيل ومحاسن التأويل.

ولما كانت القراءات المشهورة المقروء بها عند الأئمة محفوظة، ورواياتها ورواياتها بالمكان الرفيع من الرعاية عند الأمة بحيث لا يتطرق إليها الشك، فلا مجال للأخذ والرد في حجيتها، لا من جهة النقل والرواية،

ولا من جهة اللغة والفصاحة، ومن ثم فلا مجال أيضا عند التفسير واستنباط الأحكام لتقديم غيرها عليها في المرتبة، من تفسير قد يقود إليه مجرد النظر في مفردات اللغة، أو يرشد إليه السياق ومقتضى الكلام، أو ما إلى ذلك من وجوه استمدادات المفسر والفقير في تناوله ما مدلولات الآي. وعلى هذا المعنى تقرر في الآثار: أن «القراءة سنة فاقروا كما تجدون» رواه سعيد بن منصور في سننه، وقال البيهقي: أراد أن أتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة. فهي إذن أي: القراءات في جملتها تفاسير ضمنية ماثورة عن رسول الله ﷺ داخله في السنن القولية، ومشمولة بما يندرج في مفهوم البيان المنزل الذي تكفل الحق سبحانه به لنبيه في قوله: ﴿بِإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (١) ثم إنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١﴾ ولهذا وجب أن تكون الصدارة للقراءة الثابتة في إبراز معاني القرآن الكريم واستنباط أحكامه وحكمه؛ لأنها أوثق ثبوتا من كل ما يؤثر في التفسير من نقول وروايات. قال الحافظ ابن الجزري:

«إذ كل قراءة منها مع الأخرى، بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علما وعملا» (2).

وقال العلامة ابن عاشور في تفسيره: «وهي من هذه الجهة لها مزيد تعلق بالتفسير، لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة، قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ

(1) سورة القيامة: الآيتان 16 - 17.

(2) النشر (51/1).

القرآن الكريم، يكثر المعاني في الآية الواحدة، نحو ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ بفتح الطاء المشددة والهاء المشددة، أو سكون الطاء وضم الهاء مخففة، ونحو ﴿لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ و ﴿لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ وقراءة ﴿وَجَعَلُوا أَلْمَاطِيكَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً﴾ مع قراءة ﴿الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ﴾ قال: والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر تكثيراً للمعاني». انتهى قول الشيخ ابن عاشور⁽¹⁾.

وقال الإمام الزركشي: وباختلاف القراءة يظهر الاختلاف في الأحكام⁽²⁾.

وقال الشيخ البنا الدمياطي في إنحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:

«ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ، معنى لا يوجد في قراءة الآخر، والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط، ومجتهم في الاهتداء⁽³⁾».

وقد بالغ أبو عبيد القاسم بن سلام في إبراز القيمة البيانية لما صح به النقل من القراءات حتى الشاذ منها فقال بعد ذكر أمثلة مما هو منقول عن أبي وابن مسعود رضي الله عنهما:

(1) التحرير والتنوير: (1/ 55).

(2) البرهان في علوم القرآن: (1/ 326).

(3) الإنحاف: (1/ 3).

«فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة ثم صار في نفس القراءة، فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف، معرفة صحة التأويل، على أنها من العلم الذي لا يعرف العامة فضلة، إنما يعرف ذلك العلماء، ولذلك يُعتبر بها وجه القراءة، كقراءة من قرأ ﴿يَقُصُّ الْحَقَّ﴾ يعني بالصاد، فلما وجدت في قراءة عبد الله ﴿يقضى الحق﴾ - بالصاد - علمت أنها هي ﴿يَقُصُّ﴾ فقرأتها على ما في المصحف، واعتبرت صحتها بتلك القراءة، وكذلك قراءة من قرأ ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ ثم لما وجدت في قراءة أبي ﴿تتبيهم﴾ علمت بأن وجه القراءة ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ في أشياء من هذا كثيرة»⁽¹⁾.

من هنا نجد علماءنا قد اعتنوا في تفاسيرهم وكتبهم المؤلفات بعنوان أحكام القرآن بالوقوف على الآيات التي يتوارد عليها اختلاف القراءات، لما للاعتبار بهذا الاختلاف ورعايته من أهمية وفائدة وقيمة بيانية تساعد المفسر والفقهاء على إدراك ما تحت تلك القراءات من معان متنوعة يمكن الاهتمام بها إلى تكثير المعاني وتوجيه الدلالات والعون على الاستنباط للأحكام.

وقد عُني فقهاؤنا بالاستفادة من الثروة القرآنية التي أداها إليهم الرواة، فأثروا بها ما ألقوه في علوم القرآن وكتب الأحكام، ومن رجع

(1) نقله الزركشي في البرهان: (1/338).

إلى تفاسير المغاربة والأندلسيين يجد ما ذكرناه من هذه العناية شاخصا بارزا أشد ما يكون الشخوص والبروز، حتى ليطغى الاهتمام به أحيانا على الغرض الأصلي من التأليف، وذلك على نحو ما نجده في تفسير المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز لابن عطية الأندلسي، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الغرناطي، وعلى قدر ما عند الإمام القرطبي في تفسير الجامع لأحكام القرآن وعند أبي بكر بن العربي في تفسيره أحكام القرآن وعند ابن جُزّي الغرناطي في تفسير التسهيل لعلوم التنزيل، والشيخ محمد الطاهر بن عاشور التونسي في التحرير والتنوير.

وعلى ذلك أيضا درج فقهاؤنا كما أشار إلى صنيعهم العلامة محمد ابن الحسن الحجوي الثعالبي في كتاب الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، حين ذكر في مقدمته أن مادة الفقه الإسلامي أربعة أمور: فذكر الأول: القرآن العظيم الذي احتوى عليه المصحف الكريم قال: أعني القراءات السبع التي هي متواترة بلا خلاف، وقيل: العشر كلها متواترة، وأما ما وراء العشرة كقراءة مصحف أبي أو ابن مسعود فهي الآن محكوم بشذوذها، لكن حكمها حكم السنة، فيبحث عما ثبت منها بطريق صحيح أو حسن فيحتاج به في الفقه كغيره على الأصح⁽¹⁾.

وعلى هذا القول في اعتبار القراءات الشاذة في الاستنباط كأخبار الأحاد، والتفريق بين القراءة الممنوعة بها وبين صحة الاستدلال بها على الأحكام سار جمهور فقهاء المالكية، وحكى أبو عمر ابن عبد البر

(1) الفكر السامي: (1/33).

الإجماع على المنع من القراءة بما يخالف المصحف الإمام منها فقال في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: «أجمع العلماء على أن ما في مصحف عثمان بن عفان - وهو الذي بين أيدي المسلمين اليوم حيث كانوا في أقطار الأرض هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد تجاوزه، ولا تحلّ لمسلم الصلاة إلا بما فيه، وأن كل ما روي من القراءات في الآثار عن النبي ﷺ أو عمر بن الخطاب أو عن أبي أو ابن مسعود أو ابن عباس أو غيرهم من الصحابة مما يخالف مصحف عثمان المذكور، لا يقطع بشيء من ذلك على الله عز وجل، ولكن ذلك في الأحكام يجري في العمل مجرى خبر الواحد»⁽¹⁾.

ومعنى ما ذكره ابن عبد البر أن الأحكام الفقهية تستنبط من القراءات الصحيحة الثابتة متواترة أو آحادا باعتبارها أخبارا شرعية.

(1) التمهيد(4/ 278-279).

أمثلة

من استدلّال فقهاؤنا علم الأحكام
استنبأها واعتبارا باختلاف القراءات

ولا يخفى أن دلالات القراءات على المعاني ليست كلها في وزان واحد من جهة البيان والوضوح، ولذلك فقد تخفى على غير الفقيه الحاذق؛ تختلف القراءتان في دلتهما على الحكم الواحد، فتكون إحدى القراءتين دالة عليه من طريق النص، والأخرى من طريق التنبية أو الإشارة أو غير ذلك، ولذلك تخفي دلالتها على الحكم إلا على الراسخين في العلم. وبيان ذلك في هذه القصة الطريفة التي ساقها القاضي أبو بكر محمد بن العربي المالكي دفين فاس في كتابه أحكام القرآن فقال:

«حضرت في بيت المقدس - طهره الله - بمدرسة أبي عقبة الحنفي، والقاضي الزنجاني يلقي علينا الدرس في يوم الجمعة، فيمنا نحن كذلك، إذ دخل علينا رجل بهي المنظر، على ظهره أطمار، فسلم سلام العلماء، وتصدر صدر المجلس بمدارع الرعاء، فقال القاضي الزنجاني: من السيد؟ فقال: رجل سلبه الشطار أمس، وكان مقصدي هذا الحرم المقدس، وأنا رجل من أهل صاغان من طلبة العلم! فقال القاضي مبادرا: سلوه - على العادة في إكرام العلماء بمبادرة سؤالهم، ووقعت القرعة على مسألة الكافر إذا التجأ إلى الحرم، هل يقتل أم لا؟؟ فأفتى بأنه لا يقتل، فسئل عن الدليل؟ فقال: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلَوْكُمْ فِيهِ﴾ قرئ ﴿ولا تقتلوهم﴾ ﴿ولا تقاتلوهم﴾.

فإن قرئ ﴿ولا تقتلوهم﴾ فالمسألة نص، وإن قرئ ﴿ولا تقاتلوهم﴾ فهو تنبيه، لأنه إذا نهي عن القتال الذي هو سبب القتل، كان دليلاً بيناً ظاهراً على النهي عن القتل.

فاعترض عليه القاضي منتصراً للشافعي ومالك وإن لم يرَ مذهبهما على العادة فقال: هذه الآية منسوخة بقوله تعالى ﴿بِأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ فقال له الصاغاني: هذا لا يليق بمنصب القاضي وعلمه، فإن هذه الآية التي اعترضت بها عامة في الأماكن، والتي احتججتُ بها خاصة ولا يجوز أن يقال: إن العام ينسخ الخاص، فبهت القاضي الزنجاني. قال ابن العربي: وهذا من بديع الكلام⁽¹⁾.

✽مسألة الفرض في الرجلين في الوضوء:

قال الله تعالى في آية الطهارة من سورة المائدة: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

قال الشيخ أحمد البنا الدمياطي في إتحاف فضلاء البشر: قرأ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ويعقوب الحضرمي، وقرأ: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بالخفض ابن كثير وأبو عمرو ابن العلاء وحمزة بن حبيب وشعبة عن عاصم⁽²⁾، وبسبب هذا الاختلاف في القراءة اختلف الفقهاء في فرض الرجلين في الوضوء: أهو الغسل على مقتضى قراءة النصب، أم مجرد المسح عليهما على مقتضى قراءة الخفض؟

قال القاضي أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن: «وجملة القول في ذلك أن الله سبحانه عطف الرجلين على الرأس، فقد ينصب على خلاف

(1) أحكام القرآن: (1/105).

(2) هو في إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (1/530 - 531) مع بعض الاختصار.

إعراب الرأس، أو يخفض مثله، والقرآن نزل بلغة العرب، وأصحابه رؤوسهم وعلماءؤهم لغة وشرعا، وقد اختلفوا في ذلك، فدل على أن المسألة محتمة لغة، محتمة شرعا، لكن تعضد حالة النصب على حالة الخفض بأن النبي ﷺ ما مسح قط، وبأنه رأى أقواما تلوح أعقابهم فقال: ويل للأعقاب من النار، وويل للعراقيب من النار، فتوعد بالنار على ترك إيعاب غسل الرجلين، فدل ذلك على الوجوب بلا خلاف... وطريق النظر البديع: أن القراءتين محتملتان، وأن اللغة تقضي أنهما جائزتان، فردهما الصحابة إلى الرأس مسحاً، فلما قطع بنا حديث النبي ﷺ ووقف في وجوهنا وعيذه، قلنا: جاءت السنة قاضية بأن النصب يوجب العطف على الوجه واليدين، ودخل بينهما مسح الرأس ون لم تكن وظيفته كوظيفتهما، لأنه مفعول قبل الرجلين لا بعدهما، فذكر لبيان الترتيب، لا ليشتراكا في صفة التطهير، وجاء الخفض لبيان أن الرجلين تمسحان على الاختيار على حائل، وهما الخفان، بخلاف سائر الأعضاء، فعطف بالنصب مغسولا على مغسول، وعطف بالخفض ممسوحا على ممسوح، وصح المعنى فيه»⁽¹⁾.

وهكذا حكى القاضي أبو بكر بن العربي المعافري القراءتين بالنصب والخفض على ظاهرهما، لكنه صرف كل واحدة منهما إلى ما يناسبها، فجعل قراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب دالة على فرض غسل الرجلين بالنسبة للحاسر الرجل، وجعل قراءة ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بالخفض دالة على

(1) أحكام القرآن: (2 / 575).

مسحهما بالنسبة للابس الحُفّ خاصة، وهو توجيه منسوب إلى الإمام الشافعي أيضا كما نقله الحافظ ابن كثير في تفسيره⁽¹⁾.

وعلى هذا التأويل عند ابن العربي يتم إعمال القراءتين معا دون حاجة إلى عدّهما من قبيل الألفاظ المجملة كما اعتبرها كذلك أبو بكر الجصاص من الحنفية في كتابه أحكام القرآن⁽²⁾، ودون حاجة إلى تخريج حالة الحفّض على أنها جارية على العطف على الجوار على ما ذهب إليه بعض المعريين لضعفها كما ذكره الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف⁽³⁾.

ولقد استطاع كبار علمائنا منذ عصر الشيخ ابن غازي أن يضعوا برنامجا موحدًا للتعليم كان يمزج بين علوم الرواية - قراءات وغيرها - ويتدرج بالمتعلمين شيئا فشيئا في دراسة المتون الصغيرة في مختلف العلوم، وكان يطلق عليها اسم «الكراريس» مثل منظومة ابن بري في قراءة نافع، وأرجوزة مورد الظمان في الرسم للخراز، ولامية الشاطبي في القراءات المعروفة بحرز الأماني، وكانت تدرس مع هذه المتون من الكراريس الفقهية رسالة ابن أبي زيد المشهورة في الفقه، وكان رجال الدولة وبعض المحسنين قد وقف على الكراريس الخاصة بها أوقافا ينتفع المدرّسون لها برّيعها.

(1) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (2/ 513).

(2) أحكام القرآن للجصاص: (3/ 349-350).

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: (2/ 358).

ومن آخر ما وقفت عليه من الجمع بين هذه الكراريس في التدريس ما جاء في وصف الشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف التملي السوسي لما كان يجري عليه برنامجه اليومي في تدريسه لطلبته بمراكش في القرن الحادي عشر، فقد ذكر أمره السلطان أن ينتقل من فاس إلى مراكش للتدريس بها ففعل ذلك، وقد ذكر أبو العباس المقري في كتاب نفع الطيب رسالة جوابية لمحمد بن يوسف التملي أجابه بها وبعث بها إلى أبي العباس المقري إلى دمشق حيث كان يقيم. ومما جاء في هذه الرسالة قوله: ولما كنت على مرحلة من مراكش تلقاني طلبة العلم بها وكانوا نحو الثلاثمائة، وقد ابتدأنا في القراءة بحمد الله. وذكر أنه ابتدأ بقراءة القرآن برواياته، وأن الدراسة عندهم كانت تبتدىء بعد صلاة الصبح إلى ما بعد صلاة العصر، وأن دراسة الكراريس تكون فيما بين العشاءين يعني دراسة مورد الظمان في الرسم ورسالة ابن أبي زيد في الفقه، وكان الشيخ سيدي محمد بن يوسف التملي في هذا الوقت بالمدرسة الغالبية المجاورة لجامع ابن يوسف بمراكش، وهذه الصورة المثبتة على السبورة بجمالها وجلالها تمثل جناحاً من المدرسة الغالبية المذكورة من بقايا آثار الملك عبد الله الغالب السعدي من دولة السعديين ملوك المغرب في المائة العاشرة. والأبواب الصغيرة التي تظهر في الصورة هي أبواب الحجرات التي كان ينزل فيها الطلبة الغرباء الذين يتابعون الدراسة بمدرسة ابن يوسف بمراكش، وقد كان لي الشرف أن أسكن في سستي (1958-1959 م) في واحدة من

حجرات هذه المدرسة، وكان رقمها 118، وذلك عندما كنت أدرس في المدرسة اليوسفية بالتعليم الأصيل.

وهذه المدرسة اليوم قد تحولت إلى معلمة سياحية تابعة لوزارة الثقافة المغربية، والله الأمر من قبل ومن بعد.

هذا، ولقد نشأت على هامش الدرس القرائي والفقهية وبمحاذاته أدبيات محضرية ومدرسية تدخل ضمن مجالات المباحث الفقهية، ويتمثل أكثرها في نوازل تعليمية متصلة بهذا المستوى من الدرس وما يرتبط به من علاقات بين الولدان والمؤدبين وأولياء الصبيان، وعقود المشاركة على التعليم، ونظام الحِذاق في التحفيظ، والنزاع بين المؤدبين في استحقاق المكافأة، وبينهم وبين أولياء التلاميذ، ونظام العقوبات والجنائيات الناشئة عن التأديب، ومدى إجبارية التعليم، وتعليم البنات، ونظام الأوقاف على التعليم واستحقاقات المعلمين فيه وما إلى ذلك من الجوانب التي تدخل ضمن السياسة التعليمية مما عاجله وبحث في قضاياها عدد من العلماء والفقهاء، سواء في المؤلفات والمنظومات الخاصة بذلك كرسالة ابن سحنون والرسالة المفصلة للقاسبي ونكتة المعلمين لمحمد بن عزوز كرضيلو الآسفي وكتاب جامع جوامع الاختصار والتبيان فيما يعرض بين المعلمين وآباء الصبيان للشيخ أبي العباس المغراوي وغيرها من الكتب، أم في كتب الفتاوى والنوازل كمسائل ابن رشد وكتاب المعيار المغرب للونشريسي، وهو أوفاهما وأحفلها بذلك، وقد عرضت لائحة بأسماء هذه المؤلفات في السياسة التعليمية عند المغاربة، وعرفت بها

تعريفا وافية في كتابي "حياة الكتاب وأدبيات المحضرة"، لاسيما في الجزء الأول منه، وهي أدبيات حافلة وممتعة، وفيها يتجلى مقدار انعكاس أثر الدرس القرآني وما يرتبط به من أحوال في الدرس الفقهي باعتباره الطور الموالي لطور المحضرة والمكمل لها، والمسعف بالبحث عن المخارج والفتاوى المساعدة على حل مشكلاتها والبث في قضاياها.

ومن المباحث التي تفاعل فيها الدرس القرائي مع الدرس الفقهي ما يمكن تسميته بالنوازل القرائية، ومن أهم ما أثاره قراؤنا فيها قضية التواتر ومدى تحققها للقراءات السبع، وقد ثارت هذه القضية ما بين إمام مسجد بغرناطة في المائة الثامنة وبين الإمام الفقيه المقرئ أبي سعيد بن لب شيخ الجماعة بها، وشارك في المسألة أبو عبد الله الحفار من أهل غرناطة وأبو عبد الله محمد ابن عرفة بتونس، وقد ذهب ابن عرفة إلى عدم تواترها، لأنها تروى بأسانيد أخبار الآحاد كالأحاديث النبوية، فرد عليه أبو سعيد بن لب وبيّن تواترها، وكتب في ذلك "فتح الباب، ورفع الحجاب بتعقب ما وقع في تواتر القراءات من السؤال والجواب". وقد أثبت الإمام الونشريسي نصه كاملا في الجزء الثاني عشر من المعيار العرب ما بين الصفحة 76 إلى صفحة 147 وأتبعها برسالة مماثلة بعنوان: «مسألة في بيان تواتر القرآن والفرق بين القرآن والقراءات» للأستاذ المقرئ الخطيب أبي عبد الله محمد بن محمد الكناني المعروف بالقيجاطي، وهو شيخ الإمام المتتوري، وتوفي سنة 811هـ.

ما وقع عند المتأخرين من انفصام
ما بين هلب القراءات
وبين التفقه في الدين

ولا أريد أن أختتم هذا العرض عن أثر الدرس القرائي وانعكاسه في الدرس الفقهي، دون أن أنبه على ما آلت إليه الحال في القرون الأخيرة من العودة إلى الاقتصار على حفظ القرآن الكريم والمهارة في رسمه وضبطه وحفظ رواياته، دون زيادة على ذلك من علوم العربية والفقہ في الدين، وقد انعكس ذلك وخاصة عند قراء البادية في إهمالهم لقواعد التجويد ومعرفة إعراب القرآن، وزهدهم في تعلم ذلك ونفورهم منه، كما انعكس في جهلهم بأحكام الدين وأمور العقيدة حتى سرى ذلك إلى سيرهم وأخلاقهم، حتى قال فيهم الشيخ عبد الله الهبطي في أرجوزته المشهورة في البدع قوله:

أما الذين يقرأون القرآن فإنهم على سبيل الشيطان
ترك الصلاة عندهم مشهور وإن تكن يفوتها الحضور⁽¹⁾

وقد ردّ على هذه الأرجوزة شيخ الجماعة أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي (ت 1214 هـ) بكتاب سماه «القول الوجيز في قمع الزاري على حملة كتاب الله العزيز»، وبين أن هذه الحال التي وصفها الشيخ عبد الله الهبطي لا يجوز الأخذ فيها بهذا العموم المفهوم من الأبيات. ولكنه مع ذلك أُنذر بما آلت إليه الحال من انتشار الجهل بين قراء القرآن بسبب الاقتصار على قراءة القرآن دون تفقه في الدين⁽²⁾.

(1) انظر طرفاً منها في كتاب القول الوجيز في قمع الزاري على حملة كتاب الله العزيز للشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي: (126 - 127)، وفيها يقول:

قد ضيعو علم أصول الدين كضيعة المفروض والمسنون
ما عندهم بالاحتفال معروف إلا الذي أتى بعلم المحذوف

(2) القول الوجيز: (98) وما بعدها.

وقد بادر السلطان سيدي محمد بن عبد الله العلوي فحاول تدارك الموقف، وذلك بوضع برنامج رسمي بعث به إلى جميع أطراف المملكة وضمنه كتابه الذي سماه «مواهب المنان»، بما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان» وكان تأليف هذا الكتاب في آخر سنة من حياة السلطان محمد ابن عبد الله، وهو من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (سنة 1417هـ - 1996م) يقول في أوله رحمه الله:

«وبعد فلما كان اعتناء طلبة الوقت بحفظ القرآن والتفنى في قراءته بالروايات، وإهمالهم ما فرضه الله على الأعيان... وقد طال اختباري ومشافهتي لمشاهير الحفاظ المسلم لهم في قراءة المكي والسبع وضبط الرواية والألفاظ، فألفيتهم جاهلين - وخصوصا أهل البوادي - بأحكام الطهارة والصلوات، لإعراضهم عن تعلم واجب ذلك، وانكبابهم على حفظ طرق الرواة، فكم من إمام منهم لا يعرف ما تصح به الطهارة، ولا مبطلات الصلاة، ولا أحكام السهو وأطواره، وكنتُ لقيت حال سفري من مكناسة إلى مراكش سنة ثلاث بعد المائتين والألف من الأساتيد الجَمِّ الكثير، وألفيتُ كل من اختبرت منهم لم يتمسك من علم دينه بقطمير، حملني ذلك لما انطوى عليه الفؤاد من حب النصح للمسلمين، أن أجمع لهم مسائل مهمات عن علم أمور الدين، قريبة المقاصد، شهيرة الموارد، مقتصر فيه على الضروري ليسهل حفظه على الصبيان، وهي أيضا نافعة لمن اقتصر عليها في دينه من الشيوخ والكهول والشبان⁽¹⁾...

(1) مواهب المنان: (ص 26 - 28).

ثم قال: مقدمة فيما يتعين على المعلمين الأخذ به في تعليم الصبيان، وما يتأكد عليهم من ذلك.

ثم ذكر أن عليهم أن يعلموهم أولاً فاتحة الكتاب وحزب سبح، فإن صعب عليهم فليقرئوهم من ربه الأخير: والعاديات. قال: فإذا حفظ ذلك فليعلمه عقيدة الشيخ ابن أبي زيد - يعني صاحب الرسالة الفقهية على مذهب مالك - قال: حتى يحفظها وترسخ في ذهنه، فهي الأصل الأصيل. قال: يعلمه ما يصلح للعادة والعبادة من الماء وما يصلح للعادة دون العبادة، وما لا يصلح لواحدة منهما، وهو ما تغير أحد أوصافه بشيء نجس، ثم يعلمه إسباغ الوضوء وكيفية الاغتسال وفرائضهما وسننهما ونواقضهما على حسب ما هو مذكور في كتب الفقه، ثم يبين له أحكام التيمم، ثم ذكر أحكام الصلاة وأحكام الآذان، وأن على معلم الصبيان أن يصلي بهم ويعلمهم إتمام الركوع والاعتدال والسجود والطمأنينة فيه، وأن يحثهم على الاستقامة. ثم عقد أبواباً مبسطة في فقه العبادات وأحكامها جعله برنامجاً تطبيقياً دعا المعلمين إلى الالتزام به في تعليم الصبيان، وختم بفصل في التوبة إلى الله وما تستلزمه من نزوع عن القبائح والتزام الطاعات، وحفظ للجوارح من المعاصي والآفات.

ومن المعلوم تاريخياً أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله قد عمل على إصلاح نظام التعليم بالقرويين أيضاً، وذلك بأمره بالعودة إلى الأصول وترك الاكتفاء بالمختصرات، ولذلك دعا إلى أخذ أحكام الفقه من أدلتها

من الكتاب والسنة، وأمر بتدريس مساند الأئمة التي أحضرها معه من رحلته إلى الحج، ومن جملتها مسند الإمام مالك في الحديث النبوي. كما أمر باعتماد رسالة ابن أبي زيد القيرواني في فقه المذهب دون مختصر خليل لما فيه من صعوبة وتعقيد وكثرة أقوال.

ولكن ولده المولى سليمان - وربما بطلب من فقهاء القرويين - أعاد الأمر إلى ما كان عليه من الاعتماد على مختصر خليل، لاسيما وأن تدريسه مرتبط بأوقاف محبسة عليه، وكان عامة الفقهاء يحفظونه ويعتمدونه في التدريس والقضاء والفتيا. فعاد الفقهاء إلى تدريسه بتشجيع من المولى سليمان، وقد قيل: إن هذا السلطان أمر بإحصاء حفاظ خليل فوجد في قبيلة أولاد فرج بدكالة سبعة من الإخوة كلهم يحفظ مختصر خليل يقال لهم أولاد ابن المنحوت، كما وجد أربعين نفرا من بيت واحد كلهم كان يحفظ متن الشيخ خليل⁽¹⁾. وكان في دكالة لذلك العهد ثمانية عشر أستاذا يدرسون القراءات بشرح الشاطبية للجعبري⁽²⁾، وكان من الشائع عند الطلبة أن من أراد المنزلة والحظوة عند السلطان فليحفظ ثلاث خاءات: خلف وخلاد و خليل⁽³⁾، وخلف وخلاد هما الراويان لقراءة حمزة، ولما امتحن المولى الحسن الأول الشيخ أبا شعيب الدكالي، وهو طفل في الثالثة عشرة امتحنه في حفظ خليل فقرا

(1) انظر كتاب علائق آسفي ومنطقها بملوك المغرب للفييه محمد بن أحمد الكانوني العدي: (115).

(2) انظر كتابنا حياة الكتاب وأدبيات المحضرة: (1/264).

(3) كتاب المحدث الحافظ أبو شعيب الدكالي لعبد الله الجراري: (17).

أمامه قسم العبادات من حفظه عن ظهر قلب، كما قرأ أمامه سورة الرحمن بالقراءات السبع، فوقع له على الجائزة بقوله: «تضاعف الجائزة لأبي شعيب لصغر سنه، وكبر فنه»⁽¹⁾.

ولقد كان حفظ متن خليل هو زاد الفقيه وعدته التي ترشحه للتدريس، وكان صغار الطلبة ربما قفروا على مراحل الدراسة إلى حفظه اختصاراً للطريق، ودون المرور بالمتون الأولية الضرورية كرسالة ابن أبي زيد حتى قال بعضهم في ذلك:

علامه الجهل بهذا الجيل	ترك الرسالة إلى خليل
إنَّ خليلاً صارَ مثل الشَّمِّ	يَشْمُهُ كل قليل الفهم
حتى استوت فيه السباع والذئاب	ما أبعدَ السماء عن نبح الكلاب

هذا ولقد ظلّ تعليمنا العتيق كما ظلّ التعليم الأصيل يحافظ على هذه الوشيجة ما بين الدرس القرآني والدرس الفقهي، وكان أكثر علمائنا وإلى عهد قريب يجمعون بين التمكن في حفظ علوم القراءة وعلوم الفقه والأصول والتفسير على نحو ما أدركنا أمثال الشيخ العلامة الرحالي الفاروقي السبعي بمراكش، والشيخ عبد السلام جبران المسفيوي القارئ بروايات (سما) أي نافع وابن كثير والبصري، والفقيه السيد الحسن الزهراوي الذي قرأ بعض السبع بمدرسة سيدي الزوين. وكانت بلاد سوس أيضاً زاخرة بأمثال الشيخ سيدي أحمد النجاري بأكلو والشيخ

(1) كتاب شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي وجهوده في العلم والإصلاح والوطنية للدكتور محمد رياض: (99 - 100).

سيدي محمد أعجلي البوعرفاوي والشيخ محمد الضحاكي والشيخ محمد ابن العربي الهواري والشيخ أحمد الخلفي الباعمراني، وقد اشتهر عن هذا الأخير أنه لما دخل على المولى الحسن الأول في رحلته إلى سوس امتحنه فقال: كيف يقرأ حمزة قوله تعالى في سورة ص: ﴿مَّا لَهَا مِن بَوَاقٍ﴾ فقال: ﴿مالها من فَوَاقٍ﴾ بضم الفاء، فقال السلطان: وكم من آية في القرآن تبدئ بحرف الغين؟ فقال الشيخ أحمد الخلفي: ثلاث آيات: واحدة متفق عليها، واثنان مختلف فيهما، فأما المختلف فيهما؛ فالأولى قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ في سورة الفاتحة، فهي أول الآية السابعة في عد أهل المدينة والبصرة والشام، وهي ليست كذلك عند باقي أهل العدد من أهل الكوفة وغيرهم. والثانية المختلف فيها هي قوله تعالى في أول سورة الروم ﴿أَلَمْ غَلَبَتْ إِرْرُومٌ﴾ فإنها عند الكوفيين رأس آية، لأنهم يعدون ﴿أَلَمْ﴾ آية. وأما المتفق على أنها أول آية فقوله تعالى في سورة غافر ﴿جِمْ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ غَافِرٌ (1).

ومن آخر من أدركناهم ممن جمعوا بين حفظ القراءات والمشاركة في الفقه من علماء سوس الشيخ الحاج إبراهيم النمري رَحِمَهُ اللهُ شيخ مدرسة ابن جمود بأشتوكة، والشيخ الحاج محمد الرسموكي رَحِمَهُ اللهُ شيخ مدرسة أزرو بضاحية أكادير، وأنتم أبناء هذه الجهة أعلم الناس بها كما قيل في المثل: «أهل مكة أدرى بشعابها».

(1) سورة غافر: الآيتان 1-2.

وقبل خمسة عقود أو ستة كان عالم سوس الأستاذ العلامة محمد المختار السوسي رَحِمَهُ اللهُ يُنذِر في كتاب المعسول في ترجمة القارئ السوسي محمد بن عبد الكريم الأخصاصي الغرباوي بمغبة التفريط فيما تبقى في جهات سوس من هذا الشأن ويقول: «فلم يبق الآن من أعلام الفن إلا المترجم، مع قلة قليلة جداً يُعدّون على رؤوس الأصابع هم هامة اليوم أو غد، ثم كنا نتعلل بأن في بقاء حرف ورش خيراً كثيراً، إلا أننا اليوم نشاهد هذه أيضاً تندثر بسرعة، حتى إننا لنرى جيلاً ينشأ يكاد يجهل كل شيء، فلئن بقي الحال هكذا - ونخاف أن يبقى كذلك - فإن (سوس) ستكون خاوية على عروشها، فيطوى فيها القرآن طياً - لا قدر الله - وما يُربح بعد خسران القرآن؟⁽¹⁾

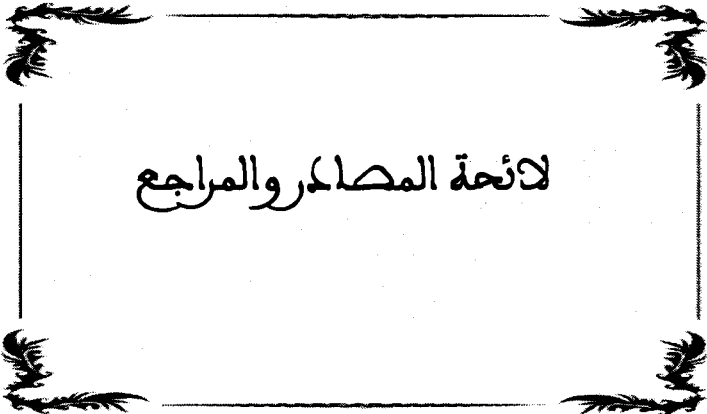
نعم نقول مع العلامة محمد المختار السوسي - رحمه الله تعالى - : وما يُربح بعد خسران القرآن؟

وإنها لآهة صدرت عن هذا العالم الجليل الرائد الذي كان أمة وحده، وما أجدرنا اليوم أن نكرّرها على أسمعنا، ونعيد تكرارها بعده، ليستدّ حرصنا على ما بقي - بحمد الله - في هذه الجهة وغيرها من بقايا هذا الميراث القرآني، وتشجيعاً للقائمين على حياطته واستمراره والذود عنه، مع العمل على دعمه وإحيائه، وتزويده بكل ما من شأنه أن يصله بالحياة العلمية في المدارس العتيقة والمؤسسات الجامعية، حتى يتمكن أبناؤنا وطلبتنا من الاستفادة من هذا العلم وتجديد الدرس له والبحث فيه، وحتى

(1) المعسول: (18 / 134).

تستحکم بینہ وبين الدرس الفقہي والنحوي واللغوي الوشائج التي
تعيده مرة أخرى إلى الاندماج في المنظومة التعليمية والدراسات العليا
الجامعية، ونعيدَ تقريب الشقة التي باعدت بينه وبين هذه الآفاق، والأمل
معقود - إن شاء الله - على هذه الكليات وأمثالها من المؤسسات في أن تقوم
بهذه المهمة خير قيام، والله المستعان.

الدكتور عبد الهادي حميتو



لائحة المصادر والمراجع

لائحة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر الشيخ البنا الدمياطي، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.
3. أحكام القرآن لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن العربي الإشبيلي (ت 543هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
4. أحكام القرآن للجصاص (ت 370هـ)، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1405هـ.
5. اختلاف القراءات وأثره في التفسير واستنباط الأحكام للدكتور عبد الهادي حميتو، نشر مؤسسة جائزة سيد جنيد، البحرين.
6. الأرجوزة المنبهة لأبي عمرو الداني، تحقيق محمد بن مجقان الجزائري، نشر دار المغني، الرياض.
7. إرشاد اللبيب لابن غازي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، طبعة عام 1989م.
8. الإسلامي للدكتور محمد ناصر، الطبعة الأولى/ 1977م، وكالة المطبوعات - الكويت.

9. الإنصاف في ما بين العلماء في البسلة من الخلاف لأبي عمرو بن عبد البر، مجموعة الرسائل المنيرية، مكتبة طيبة، الرياض - السعودية.
10. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين للأبباري.
11. إيضاح المسالك للونشريسي، تحقيق الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، منشورات كلية الدعوة الإسلامية - ليبيا.
12. البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت - 1391هـ، ودار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى: 1376هـ - لبنان.
13. تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
14. تاريخ ابن خلدون، الطبعة المصرية - القاهرة، 1391هـ / 1971م.
15. التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس، عام 1997م.
16. تحفة المنافع في قراءة نافع لأبي وكيل ميمون الفخار، مخطوط.
17. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض السبتي اليحصبي (ت544هـ)، تحقيق سعيد أعراب، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب.

18. تفسير ابن كثير، نشر دار الفكر، بيروت - لبنان.
19. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت 463هـ)، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب عام 1387هـ.
20. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان طبعة 1993م.
21. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس للحميدي، تحقيق الدكتورة روية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
22. جمال القراء وكمال الإقراء لأبي الحسن علم الدين السخاوي، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: 1408هـ/ 1987م.
23. حاشية البناني على الزرقاني شارح خليل.
24. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي.
25. حياة الكُتَّاب وأدبيات المحاضرة، للدكتور عبد الهادي حميتو، نشر وزارة الأوقاف - الرباط، سنة 1427هـ/ 2006م.
26. الدرر اللوامع لابن بري بشرح الفجر الساطع لابن القاضي، تحقيق أحمد البوشيخي - مراكش.

27. الديباج المذهب لابن فرحون (ت799هـ)، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
28. الذيل والتكملة، المجلد الأول، بتحقيق الدكتور إحسان عباس.
29. الذيل والتكملة، المجلد الثامن، تحقيق الدكتور محمد بنشريفية، نشر أكاديمية المملكة المغربية - الرباط.
30. رحلة العبدري، بتحقيق الأستاذ محمد الفاسي الفهري، نشر كلية الآداب، الرباط.
31. رسالة آداب المعلمين لمحمد سحنون، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس، طبعة 1392هـ / 1972م.
32. الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين والمعلمين للقباسي، ضمن كتاب الفكر التربوي العربي، المطبعة الشرقية - القاهرة.
33. شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي وجهوده في العلم والإصلاح والوطنية، الدكتور محمد رياض، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، الطبعة الأولى: 1426هـ / 2005م.
34. العرف الناشر في شرح وأدلة فقه ابن عاشر للمختار ابن العربي الشنقيطي، نشر دار ابن حزم، - بيروت، لبنان.
35. علائق آسفي بملوك المغرب للكانوني، تقديم الدكتور محمد بنشريفية، الطبعة الأولى 2004م، مطبعة ربانيت - آسفي.

36. العواصم من القواصم لأبي بكر ابن العربي، تحقيق محب الدين الخطيب.

37. غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت833هـ)، عني بنشره برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1351هـ - 1932م.

38. الفجر الساطع والضيء اللامع في شرح الدرر اللوامع لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي، بتحقيق أحمد البوشيخي، المطبعة الوطنية بمراكش سنة 2007م.

39. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، نشر المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

40. فهرسة أبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي (ت575هـ)، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ / 1998م.

41. القول الوجيز في قمع الرازي على حملة كتاب الله العزيز للشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب، الطبعة 1428هـ.

42. الكامل في القراءات للهدلي، مخطوط.

43. مجلة عالم الفكر، المجلد 16 عام 1986م.

44. مجلة معهد المخطوطات، الكويت.

45. مجموعة رسائل ابن حزم بتحقيق الدكتور إحسان عباس،
الموسوعة العربية للدراسات والنشر، 1401هـ / 1994م،
بيروت - لبنان.
46. المدونة الكبرى لابن القاسم في الفقه المالكي، مكتبة نزار
مصطفى الباز، مكة المكرمة - الرياض، السعودية.
47. مسائل ابن رشد الجدد، تحقيق محمد الحبيب التجكاني، دار
الآفاق الجديدة، المغرب.
48. معرفة القراء الكبار وطبقاتهم على الأعصار للحافظ الذهبي،
تحقيق محمد سيد جاد الحق، نشر دار الكتب الحديثة بمصر،
القاهرة.
49. المعيار للونشريسي، طبعة وزارة الأوقاف - الرباط.
50. المقدمة لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون
الحضرمي (ت 808هـ)، دار القلم - بيروت - الطبعة الخامسة
عام 1984م.
51. مواهب المنان فيما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان لمحمد
ابن عبد الله العلوي، تصحيح الأستاذ أحمد العلوي العبدلاوي،
نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، سنة
1996م.
52. ندوة الإمام مالك، نشر وزارة الأوقاف - الرباط.

53. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، نشر المكتبة التجارية بمصر، بتصحيح الشيخ علي بن محمد الضباع.
54. نفح الطيب لأبي العباس المقرئ، طبعة دار الرشاد الحديثة، الطبعة الأولى: 1986م.
55. قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور عبد الهادي حميتو، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: 1427هـ / 2006م.
56. معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان لأبي زيد الدبائغ.

قصيدة لمؤلف هذا الكتاب الدكتور عبدالهادي حميتو
أنشأها بمناسبة حصوله على جائزة الرابطة المحمدية
للعلماء التقديرية لعام 1431هـ:

«كوقتتم عنقري»

حَيْتُمْ يَانَا زَلِي الْحَمْرَاءِ وَضَفَا عَلَيكُمْ سَابِغُ النُّعْمَاءِ
 وَجِبَاكُمْ الرَّحْمَنُ خَيْرَ مَثَابَةٍ فِي دَارَةِ الْعِلْمَاءِ وَالْكَرْمَاءِ
 وَعَلَيْكُمْ مَنِّي أَرِيحُ تَحِيَّةٍ ثَنَدَى نَسَالِمُهَا صَبَاحَ مَسَاءِ
 أَنَا يَامرَاكشُ مِنْ هَوَاكِ عَلَى مَدَى بَلِغِ الشُّغَافِ وَشَاعَ فِي الْأَحْنَاءِ
 أَنَا يَامرَاكشُ مِنْ بَنِيكَ صَلِيبةً فَلَقَدْ رَضَعْتُ هُنَا لِبَانِ صَبَائِي
 أَنَا مِنْ مَرَاكشُ بِالثَّوَاءِ فَإِنْ أَنَا لَمْ أَنْتَسِبْ فِيهَا جَحْدْتُ وَلَا لِي
 رِيَانٌ كُنْتُ هُنَا وَعُودِي نَاضِرٌ فِي بَضْعِ عَشْرَةٍ مِنْ سِنِي إِنْشَائِي
 هَذَا أَنَا يَا إِخْوَةَ الْحَمْرَاءِ أَغَشَى الْمَنَازِلَ بَعْدَ طَوَّلِ ثَنَاءِ
 عَادَتْ بِي الذِّكْرَى لِعَهْدِ طِفُولِي فَذَكَرْتُ أَيَّامِي وَعَهْدَ فَتَائِي
 فَكَأَنِّي بِالْأَمْسِ عِنْدَ صَحَابَتِي بَيْنَ الدَّرُوبِ أَجُوسُ وَالْأَحْيَاءِ
 نَشْوَانٌ مِنْ مَرَحِ الشَّبَابِ وَزَفْوهِ جَذَلَانٌ مِنْ أَنْسِ وَطِيْبِ هَنَاءِ
 أَيَّامٌ كَانَتْ عَلَى الشُّيُوخِ تَرْدُدِي وَمِنَ الْفَنُونِ تَزْرُودِي وَسِقَائِي
 مَتَابُطًا كُرَّاسَتِي مَتَرَبُّعًا عِنْدَ الشُّيُوخِ الصَّفْوَةِ الْفُضْلَاءِ
 بِحِمَى ابْنِ يَوْسَفَ كَانَ بَدَأَ تَوْلِي وَبِهِ قَضَيْتُ لُبَانَتِي وَرَجَائِي
 وَبِسَيْدِي إِسْحَاقَ أَوْ عَبَّاسِيَّةً أَوْ فِي الْمَوَاسِينِ أَشْرَقَتْ أَسْوَائِي

كم حلقة للعلم كم من مجلسٍ كم سيبويه لقيشه وكسائي
 شئى وجوه قد عرفت كريمة تجلوا بطلعتها دجى الظلماء
 من مثل فاروق وجبران وزه رواه وواف زهرة العلماء
 كانت بحضورهم مجالس علمها تحتال في الإنشاد والإنشاء
 كم من نوابغ في العلوم تألقوا وتسابقوا في حلبة الأدباء
 وثوقلوا من كل فن هامة وتضوعوا كالمسك في الأرجاء
 من ههنا طلعوا فكان رعيهم في كل نادر زينة الجلساء
 كم أنجبت "دار البرود" وكم غلاً حضنت من النبهاء والنجباء
 فتحت لهم مراكش أكنافها ورعت مواهبهم أبررعاء



مراكش الحمراء يابلد النهى والفضل يامتبوا الصلحاء
 أفديك من بلد تأثق في العلاء واختار في الأفعال والأسماء
 كل الجلال هنا وكل الحسن قد ألقى قلائده على الحمراء
 لو ثورق الأمجاد في أسوارها رقلت من الأمجاد في خضراء
 فاسأل بيوسف وابن يوسف من بنى فوق السحاب منائر العلياء
 من شاد بالذكر الحكيم حضارة وجرى بها طلقاً لكل غلاء

وَمَنْ اسْتَقَادَ مِنَ الْعِدَى أَوْ دَقَّ مِنْ خَلْفِ الْبَحَارِ مَعَاظِنَ الْخِيَلِ
 وَبَنَى بِأَنْدُلُسٍ عُرُوساً لَمْ تُزَلَّ تَأْتِي عَلَى الْأَقْرَانِ وَالْأَكْفَاءِ
 وَإِذَا قَرَانَ لِلْحَضَارَةِ رَانِعٌ لِلْعُدُوتَيْنِ مَعَزُّزٌ بِإِخَاءِ
 وَإِذَا ابْنُ رُشْدٍ وَابْنُ زُهْرٍ فِيهِمَا وَابْنُ الْعَرِيفِ وَزُمْرَةُ الْكِبْرَاءِ
 زَرْعٌ تَرَعَرَعَ ثُمَّ أَخْرَجَ شَطَأَهُ زَخَرَتْ بِيَادِرُهُ بِكُلِّ عَطَاءِ
 لَمْ يَأَلُ بَيْنَ الْعُدُوتَيْنِ ثِرَاثَهُ مَتَدَقَّقاً مِثْرَادِفَ الْأَنْوَاءِ
 يَطْوِي الْقُرُونَ إِلَى الْقُرُونَ وَلَا يَبْنِي قُدُماً يَرُودُ مَنَازِلَ الشَّرَفَاءِ
 حَتَّى أَتَى الْحَمْرَاءَ مِنْهُ أَثَارَةٌ مَائِمَى الْأَبَاءِ لِلْأَبْنَاءِ
 لِتَوْمٍ فِي "وَادِي نَسِيفَةَ" مَعْهَدًا قَدْ كَانَ حُلْمَ الدَّهْرِ لِلْقُدَمَاءِ
 طَالَتْ بِهِمْ هِمٌّ وَلَكِنْ قَصُرَتْ بِقَرِيشِ ذَاتِ الْكَعْبَةِ الْعُرَاءِ
 وَلِكُلِّ حَادِثَةٍ كِتَابٌ مَالَهُ قَبْلَ الْحُلُولِ مُعْجَلٌ لِقَضَاءِ

○○○○○

يَامَعْقِلَ السَّبْعِ الْمِثْنَانِي مَنْ غَدَا أَمَلِ السِّنِينَ وَمُنِيَّةَ الطُّمَحَاءِ
 لِلْبِرِّ وَالتَّقْوَى ثِقَامٌ وَلِلْهُدَى وَمَثَابَةَ الشَّادِينَ وَالتُّبْغَاءِ
 عَقَدَتْ عَلَيْكَ الْمَكْرُمَاتُ رَجَاعَهَا زَمناً وَأَنْ لَهَا اقْتِضَاءُ رَجَاءِ
 فِي مَرَكِزِ حَمَلِ اسْمِ أَعْظَمِ قَارِي سَارَتْ بِهِ قَدَمَاهُ فِي الْقُرَاءِ

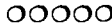
شهدت له الصيّدُ الجهابذُ بل غدواً في إثـرو كالأندةِ الثـبـعاء
 أعني أبا عمرو وما أدراك ما هذا الإمامُ الفـدُ في الثـبـلاء
 أعني أبا عمرو إمامَ الغربِ بل أستاذَ كلِّ مَجـوودٍ ثـلاء
 وسَميَّ ذي النورينِ حاملَ هديـه وسَميَّ ورشِ سيِّدِ العُمـداء
 لله من بحرِ تـلاطـمٍ موجـه بالذكـرِ واستـعلى على النـظـراء
 ذهبَ الأماثلُ وهو باقٍ مائلٌ في كلِّ مَخـضـرةٍ وكلِّ خـبـاء
 ولكل كاتبٍ مصحفٍ من نقله نَهَلٌ يَشـدُّ رِـسـومَه بهجاء



مَرَحَى أبا عمرو عليك مَراحُ الـ — مرحمن هاميةً بدار بقاء
 وإمامَ دانيةٍ مُخلدٍ ذكـرِها في الدهرِ لا يَبـلَى على الأناء
 ها أنتَ بعدَ الألفِ تـنـهـضُ مُسـعِفاً سَمحاً كما قد كنتَ في الأحياء
 ها أنتَ يبعثُك الحنينُ لتجتلي ما حُمِلَ الأخلافُ من أعباء
 حُمَلتَها فرداً ونؤننا تحتها وهنأ فكننت بهما من الضلعاء
 وبهـرتَ حيثُ السائرون تـوقـفـوا بهراً وطاع لك العـصـيُّ النـاي
 وانـداحَ صيـتُك في البلادِ مُجـلـجـلا يطوي المدى ويصـول كالأماء
 الآن تـبعـثـك الكرامـةُ كـرةً أخـرى لـتـخـمـلَ رايـةَ الإقـراء

ستقيم رابطة العلالك في الملا
ويعود لاسمك في الأنام مقامه
سيزيع سر السبع بعد خفوته
ويعود جيش الشاطبي مظفراً
برموزه وبدره الزهراء
ويجود أفراداً وجمع كالذي
سيعود خراز وقصاب وصفاً
ويعود "سيدي الزوين" في أردانه
ويعود أعلام مضا كانوا بها
ويؤوب ماسي وجرمون وعاء
من أطلعوا لـ"سما" شمس هداية
قد أن للخلف البرور بعهدهم
قد أن أن يعنى بما قد أثلوا
قد أن أن ثجلى مائرهم وأن
بل أن أن يدعى لأقوم منهنج
ومن الوسائل ينتقى ما يرئضى
فأحق علم أن ثصان حصونه
جنداً يقود مواكب الإسراء
ولقدرك السامي مزيد علاء
ونفيض دفق التبّع بعد وناء
برموزه وبدره الزهراء
قد كان تجويداً وحسن أداء
سار وفخار إلى الأحياء
عبق المحابر من سنين وضاء
سرج الظلام وسادة الثبهاء
لآل وعابدهم من الرؤساء
وبنوا حمزة فوق كل بناء
والسعي مثلهم إلى العلياء
ومضى لهم من رائع الأنباء
ثلى فضائلهم على الخلفاء
ويشد أزر البحث باستقراء
ويحقق الأهداف باستيفاء
ويخص بالتجديد والإحياء

وأَمْسُهُ رَجْمًا يَجِدُّقِ تِلَاوَةٍ وَأَجْلُهُ لِلذِّكْرِ حِصْنٌ وَقَاءِ
 عِلْمُ الْقِرَاءَةِ إِنَّهُ مِفْتَاحُ مَنْ يَبْغِي إِلَى التَّفْسِيرِ بَابَ ثَرَاءِ
 وَيَزِيدُ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ بَرَاءَةً وَيَرَى مِنَ الْإِعْجَازِ رَحْبَ فِضَاءِ
 وَيَعِي لِسَانَ الضَّادِ فِي جَلْوَاتِهِ يُتْلَى عَلَى مُتَعَارِفِ الْفُصْحَاءِ
 كَلِمٌ مُنْزَلَةٌ بِسَبْعَةِ أَحْرَفٍ تُجْلَى فَرَاثُهَا عَلَى أَنْحَاءِ
 قَدْ يُسْرَتُ لِلذِّكْرِ فِي تَنْزِيلِهَا لَكِنَهَا أُعِيَتْ عَلَى الْبُلْغَاءِ
 عِلْمُ الْقِرَاءَةِ لِلْفَحُولِ وَهُمْ بِهِ فِي كُلِّ جَيْلٍ أَنْصَرُ الْبُصْرَاءِ
 حَفِظَ الْكِتَابُ لَهُمْ رَفِيعَ مَقَامِهِمْ مَا إِنَّهُمْ وَسِوَاهُمْ بِسَوَاءِ



أَبَشْرُ أَبَا عَمْرٍو بِعَهْدِ زَاهِرٍ وَكَرِيمٌ سَعِيٍّ وَاعْتَدِ مِعْطَاءِ
 وَاعْتَمِدْ بِدَايَةِ مَرْكَزِ مِتَالِقِي حَمَلِ اسْمِكَ الْمِعْطَارِ فِي الْأَسْمَاءِ
 يَرْجُو نَدَاكَ تَبْرُكًا وَيَزِيدُ فَيْدُكَ تَعَلُّقًا بِالْمَدْحِ وَالْإِطْرَاءِ
 فَعَسَى دَلِيلٌ مِنْكَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ الْأَنْسَاقِ لِلْعُرْفَاءِ
 كَمْ هَهْنَا فِي مَعْدَنِ الْقُرْآنِ مِنْ حِمْرَانِنَا مِنْ هُمَّةٍ فَنَسَاءِ
 كَمْ هَهْنَا كَالْعَامِرِيِّ مَجَاهِدِ يَغْدُو بِذِكْرِكَ فَارِعَ الْجُوزَاءِ
 كَمْ هَهْنَا مِنْ فَتِيَّةٍ وَأَفْوَا إِلَى هَذَا الْجَمِيِّ بِتَشْوُفٍ وَمَضَاءِ

عَقَدُوا بِمِرْكَزِكَ الرَّجَاءَ وَأَقْبَلُوا جَدَلْتَنِي عَلَيْهِمْ غِنِطَةَ السُّعْدَاءِ
فَأَذِنَ بِصَالِحِ دَعْوَةٍ يُدْنِي بِهَا مَنْ أُمَّ بَابَكَ أَرْحَمُ الرَّحْمَاءِ
وَأَعَدُّ إِلَى الْحَمْرَاءِ دَانِيَةً وَشِدًّا لِبَنِي بَنِيكَ بِهَا رَحِيبَ فَنَاءِ
وَأَشْفَعُ لِرَابِطَةِ الْعَلَاءِ بِدَعْوَةٍ تُهْدِي بِهَا لِمَرَاشِدِ الْأَشْيَاءِ
وَإِخْصُصْ مُؤَسَّسَهَا وَرَافِعَ صَرْحِهَا بِزِيَادَةِ التَّمَكِينِ وَالْإِعْلَاءِ

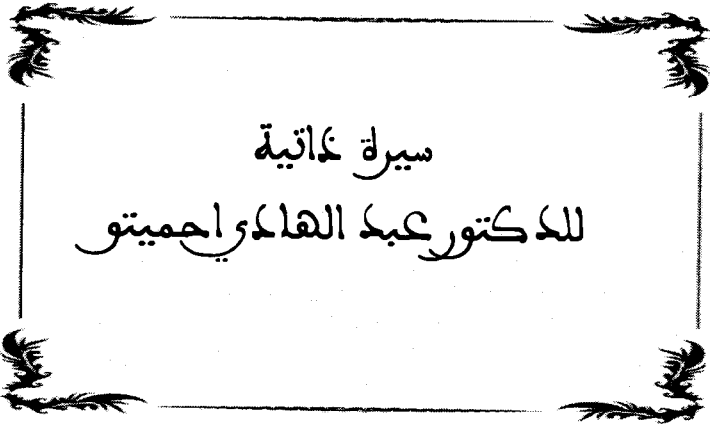


شَكَرًا لِرَابِطَةِ الْعَلَاءِ وَأَمِيئِهَا وَضُيُوفِهَا وَالسَّادَةِ الْخُطْبَاءِ
وَأَقُولُ مُمْتَنًّا لِفَضْلِ أَحَبَّتِي فِي اللَّهِ مَنْ نَظَمُوا سُمُوطَ ثَنَائِي
وَتَجَشَّمُوا شَتَى الْمَتَاعِبِ فَاحْتَفُوا وَتَحَمَّلُوا نَصَبَ السَّرَى لِلْقَائِي
مَنْ لِي بِالْأَلْفِ فَمِ يَفُوهُ بِبِهِجَتِي لثَغْرَدَ الْأَفْرَاحِ فِي أَجْوَائِي
مَنْ لِي بِالْأَلْفِ فَمِ وَالْفِ بِيَدِيهِ تَشْدُو بِالْأَلْفِ قَصِيدَةَ عَصْمَاءِ
لَأُصَوِّغُ فِي أَجْيَادِكُمْ مَا لَمْ يُصْغِ لِبَيْثْنَةٍ أَوْ عَزَّةِ الْمَيْلَاءِ
عُذْرِيَّةً يُزْرِي بِدَيْحِ جَمَالِهَا وَبِهَائِهَا بِالرُّوَضَةِ الْغَنَاءِ
قَدْ كَانَ لِي فِيكُمْ وِدَادٌ صُنْتُهُ يَحْكِي قَدِيمَ تَعْلُقِي وَوَلَائِي
فَأَبَيْتُمْ إِلَّا اجْتِيَا حَ مَشَاعِرِي وَبُلُوعَ مَحْضِ السُّودِ فِي أَطْوَائِي
بِكْرِيمِ مَا أُسْدَيْتُمْ ، وَجَمِيلِ مَا أَبْدَيْتُمْ ، وَبِذَلْتُمْ جَرَائِي

هذي يدي ثمضي على عقْد الهوى ففسى يجوز لديكم إمضائي
 طوَقْتُمْ عُنُقِي قَلالِدَ مَنَّةٍ لا يَسْتَقِلُّ بِحَقِّهِنَّ وَفالي
 كَرَّمْتُونِي مَرَّتَيْنِ فَمَرَّةً بوِدادِكُمْ وأراه خَيْرَ جِبابي
 وَمَنْنْتُمْ أُخْرَى بَيْتًا مَحاسِني ونَشَرْتُمْ المَجْبُوءَ مِنْ أنْبالي
 فَأنا مَدِينٌ مَرَّتَيْنِ فَهَلْ تُرَى أَقْضِيكُمْ أَوْلًا تَرُونَ قَضائي؟
 وَجَبَّتْ زَكَاةُ جَمِيلِكُمْ فِي ذِمَّتِي لَكِنْ سَلَكْتَ مَسالِكَ الشَّعْراءِ
 فَجَعَلْتَ قَافِيَتِي شَفِيعَ مودَّتِي إن المودَّةَ أَقْرَبُ الشَّفِعاءِ
 وَوَكَلْتَ باقِيَهُ لِفَضْلِ سَماعِكُمْ فَسَماعِكُمْ وافٍ ، وفيه غَنائي
 فَالِكُمُوها كالرِياضِ نَضِيرَةٌ تُهْمِي بِمَنْهَمِرٍ مِنَ الأَشْذاءِ
 تَسْرِي إلى بَلَدِ النَخِيلِ مَعَ الصُّبا فواحَةَ الإِصْباحِ والإِمْساءِ
 جَوابَةٌ جَاءَتْ عَلَيَّ بَعْدَ النُّوى مِنْ أَسْفِي تَمشي عَلَيَّ اسْتِحياءِ
 فَتَقَبَّلُوها بِالرِضا إنَّ الرِضا بَعْدَ القَبُولِ لَها أَجَلُ كِفاءِ
 أَوْ فاعْنَمُوا صَدَقَ الدُّعاءُ فَإِنِّي أَرْجُو المَهِيمَنَ أنْ يُجِيبَ دَعائي
 وَاللَّهُ يَكْأَلُ بِالعِنايَةِ جَمعَكُمْ وَيزِيدُكُمْ مِنْ وافِرِ الأَلاءِ

فهرس المحتويات

5 تقديم السيد الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء
7 مقدمة
9 تمهيد
17 ازدواجية التحمل في بلاد الكنانة
	ازدواجية التحمل في المدرسة الإفريقية القيروانية ومدرسة
21 سحنون
27 رسالة سحنون في آداب المعلمين والتحول إلى قراءة نافع
39 الدرس الفقهي عند المغاربة في موازاة الدرس القرائي
57 الإطار الرسمي للمدرسة المغربية وامتزاج القراءة بالمذهب
61 1- مسألة البسملة في أوائل السور في الأداء والصلاة
	موقف قرائنا في المغرب من مسألة البسملة، وكيف وقفوا بين
71 القراءة والمذهب
	2- الفقه القرائي المستنبط من اختلاف القراءة والاستدلال
77 بالقراءات على الأحكام الفقهية
	أمثلة من استدلال فقهائنا على الأحكام استنباطا واعتبارا
85 باختلاف القراءات
88 *مسألة الفرض في الرجلين في الوضوء*
93 * قضية التواتر ومدى تحققها للقراءات السبع
	ما وقع عند المتأخرين من انفصام ما بين طلب القراءات وبين
95 التفقه في الدين
107 لائحة المصادر والمراجع
115 قصيدة: طوقتم عنقي للدكتور عبد الهادي احميتو
 فهرس المحتويات
125	



سيرة ذاتية
للككتور عبد الغفار احميتو

الدكتور عبد الهادي بن عبد الله حميتو

من مواليد عام 1362 هـ الموافق 1943 م بالشياطمة الشمالية إقليم الصويرة، بدأ تحصيله الدراسي بالتعليم الأصيل في مدرسة ابن يوسف بمراكش، فحفظ كتاب الله عز وجل، وحصل على الإجازة من كلية اللغة العربية بمراكش في سنة 1972 م، وفي سنة 1979 م حصل على دبلوم الدراسات العليا بدار الحديث الحسنية بالرباط يبحث قدمه تحت عنوان: «اختلاف القراءات وأثره في استنباط الأحكام»، ثم حصل سنة 1995 م على دكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية والشريعة بنفس الدار يبحث عنوانه: «قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش: مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري»، وحصل على جائزة محمد السادس لأهل القرآن لسنة 1429 هـ / 2008 م.

تولى عدداً من المناصب والمسؤوليات منها:

- ◀ أستاذ مكون بالمركز التربوي الجهوي محمد الخامس بأسفي.
- ◀ عضو المكتب التنفيذي للرابطة المحمدية للعلماء بالرباط.
- ◀ رئيس لجنة مراجعة المصحف الشريف بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
- ◀ عضو محكم في مباريات الترشيح للأستاذية في التعليم العالي بدار الحديث الحسنية، وفي عدد من الكليات المغربية.
- ◀ عضو في هيئة التحقيق لمشروع الفقه المالكي بالدليل بدبي، الإمارات العربية المتحدة.
- ◀ عضو لجنة جائزة محمد السادس للكتاتيب القرآنية. (جائزة سنوية).
- ◀ عضو لجنة جائزة محمد السادس الوطنية لحفظ القرآن الكريم وترتيبه وتجويده. (جائزة سنوية).

- « عضو جائزة محمد السادس الدولية لحفظ القرآن الكريم وترتيله وتجويده وتفسيره. (جائزة سنوية).
- « عضو لجنة التحكيم في مسابقة الملك عبد العزيز آل سعود الدولية لحفظ القرآن الكريم وتفسيره وتجويده، المقامة بمكة المكرمة، من تنظيم وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية سنة 1423 هـ / 2003 م، وسنة 1425 هـ / 2005 م.
- « عضو لجنة التحكيم في المسابقة الدولية لحفظ القرآن الكريم وتجويده وتفسيره، من تنظيم وزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية في رمضان سنة 1421 هـ / 2001 م.
- « عضو لجنة التحكيم في المسابقة الدولية لحفظ القرآن الكريم المنظمة بالقدس الشريف، من طرف وزارة الأوقاف التابعة للسلطة الفلسطينية سنة 2002 م.
- « عضو لجنة التحكيم في مسابقة جائزة دبي العالمية للقرآن الكريم التي نظمتها إمارة دبي في رمضان سنة 1430 هـ / 2009 م.
- « نشر العديد من الأبحاث والدراسات المهمة في علوم القراءات والتجويد والفقهاء وغير ذلك في مختلف المجالات العلمية المغربية والعربية.

له أعمال علمية كثيرة منها:

- « قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش: مقوماتها ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري. مطبوع في سبع مجلدات عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة 1424 هـ / 2003 م.

- « معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني (ت444هـ) إمام القراء في الأندلس والمغرب. مطبوع في جزء عن الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية بآسفي سنة 1421هـ/ 2000م.
- « معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني (ت444هـ) إمام القراء في الأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود. مطبوع في جزء عن الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية بآسفي سنة 1421هـ/ 2000م.
- « حياة الكُتَّاب وأدبيات المحاضرة: صور من عناية المغاربة بالكتاتيب والمدارس القرآنية. مطبوع في جزئين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة 1427هـ/ 2006م.
- « الإمام الشاطبي رائد المدرسة الأثرية في علم القراءات. طبع بالرياض.
- « اختلاف القراءات وأثره في التفسير واستنباط الأحكام، نشر مؤسسة جائزة سيد جنيد، البحرين.
- « تحفة المؤذنين وجليّة المثوبين في شعيرة الأذان وأحكام المؤذنين، «أرجوزة من 1200 بيت». "تحت الطبع".
- « الإطراف والتعريف ببعض ما دخل على المحققين لكتب القراءات وعلوم القرآن من تصحيف وتحريف. "تحت الطبع".
- « دليل الكتاب. "تحت الطبع".
- « تحقيق ودراسة القصيدة المالكية في القراءات السبع لجمال الدين ابن مالك (ت672هـ). "تحت الطبع".
- « تحقيق المجلدين الأخيرين من رحلة ابن رُشيد السبتي (ت721هـ). "تحت الطبع".

Malikite contribution to Koranic readings and Koranic sciences and the influence on the study of Fiqh in Morocco.

Dr. Abdelhadi Hmitou

The relation between Malikite rite 'Ulemas with the Medina School in its two components, Koranic reading and jurisprudence (Fiqh), are well known; thus, their imam in the Koranic reading is Nafi' al-Madini and their imam in jurisprudence is Malik Ibn Anas al-Asbahi al-Madini. Long ago, Moroccan 'Ulemas felt that they could perfect Koranic sciences only by mastering their rules and by a deep knowledge of their various branches. They gave as much importance to Koranic reading study as to jurisprudence study, so they excelled in the reading science and wrote many books about it.

The **Muhammadan League of Religious Scholars Prize** for the year 1431/2010 is given to al-'Allama, Dr. Abdelhadi Hmitou. On this occasion the Patrimony Revival, Research and Studies Centre of the Muhammadan League of Religious Scholars publishes this precious book written by Dr. Abdelhadi Hmitou, which reflects his eruditeness, his great knowledge of the Koranic readings science history, his important contribution to various Islamic arts and fields of study as well as his literary talent.

As usual, Dr. Abdelhadi Hmitou excelled in this research, demonstrating the Malikite contribution to Koranic readings and to the sciences attached to them, the consequences of these sciences on jurisprudence study and the considerable influence they had in the Islamic countries, and particularly on the Moroccan School. Dr. Hmitou highlighted, with proofs and examples, the existing links between Fiqh and Koranic readings and the integration of Koranic readings to the [Malikite] rite.

Traduction : Mekaoui Abdélilah

Contribution du Malékisme aux lectures et aux sciences coraniques et les effets sur l'étude du Fiqh, au Maroc.

Dr. Abdelhadi Hmitou

Nul n'ignore la relation des 'Oulémas du rite malékite avec l'Ecole de Médine dans ses deux composantes : la lecture [du Coran] et la jurisprudence (Fiqh) ; ainsi leur imam dans la composante lecture est Nafi' al-Madini, et leur imam dans le volet Fiqh est Malik ibn Anas al-Açbahî al-Madini. Les 'Oulémas marocains ont, depuis les premiers temps, compris qu'ils ne pouvaient parfaire les sciences coraniques que par la maîtrise de leurs règles et par la ferme connaissance de leurs diverses disciplines. Ils considéraient avec la même importance l'étude de la lecture [du Coran] et l'étude de la jurisprudence, aussi ont ils excellé dans la science des lectures et écrit à son sujet de nombreux livres.

A l'occasion de la remise du **Prix de la Rabita Mohammadia des 'Oulémas** pour l'année 1431/2010 à al-'Allama, Dr. Abdelhadi Hmitou, le Centre des Etudes, de Recherche et de Revivification du Patrimoine, de la Rabita Mohammadia des 'Oulémas, publie ce précieux livre, écrit par lui-même, qui reflète son grand savoir, sa large connaissance de l'histoire de la science des lectures [du Coran], son importante contribution à plusieurs arts et disciplines islamiques ainsi que son talent dans le domaine littéraire. Comme à son habitude, Dr. Abdelhadi Hmitou a excellé dans cette recherche, mettant en évidence la contribution du Malékisme aux lectures [du Coran] et aux sciences qui s'y attachent, les effets de celles-ci sur l'étude de la jurisprudence et l'influence considérable qu'elles ont eue dans les différents pays islamiques, et sur l'Ecole marocaine en particulier. Dr. Hmitou a mis en évidence, arguments et exemples à l'appui, les liens entre le Fiqh et les lectures [du Coran] ainsi que l'intégration de ces dernières au rite [malékite].

Traduction : Mekaoui Abdélilah

Rabita Mohammadia des Oulémas
Publications du Centre des Etudes, de Recherche
et de Revivification du Patrimoine

Série: Etudes et Recherches (6)

**Contribution du Malékisme aux lectures et aux
sciences coraniques
et les effets sur l'étude du Fiqh, au Maroc.**

Dr. Abdelhadi Hmitou